جامعة قاصدي مـــرباح – ورقـــلة -
كلـــــية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

بعنوان:

إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي (دراسة حالتي الجزائر وتونس).

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماسترفي العلوم السياسية:
تخصص: تنظيم سياسي وإداري.

من إعداد الطالبة:
الضاوية يوسفي

إشراف الأستاذة:
د/ غنية شليغم

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2014/06/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور/ مصطفي بلعور – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – رئيسا
الدكتورة / غنية شليغم – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – مشرفا
الأستاذ /عصام بن الشيخ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة - مناقشا

2014/2013

الإهـــداء

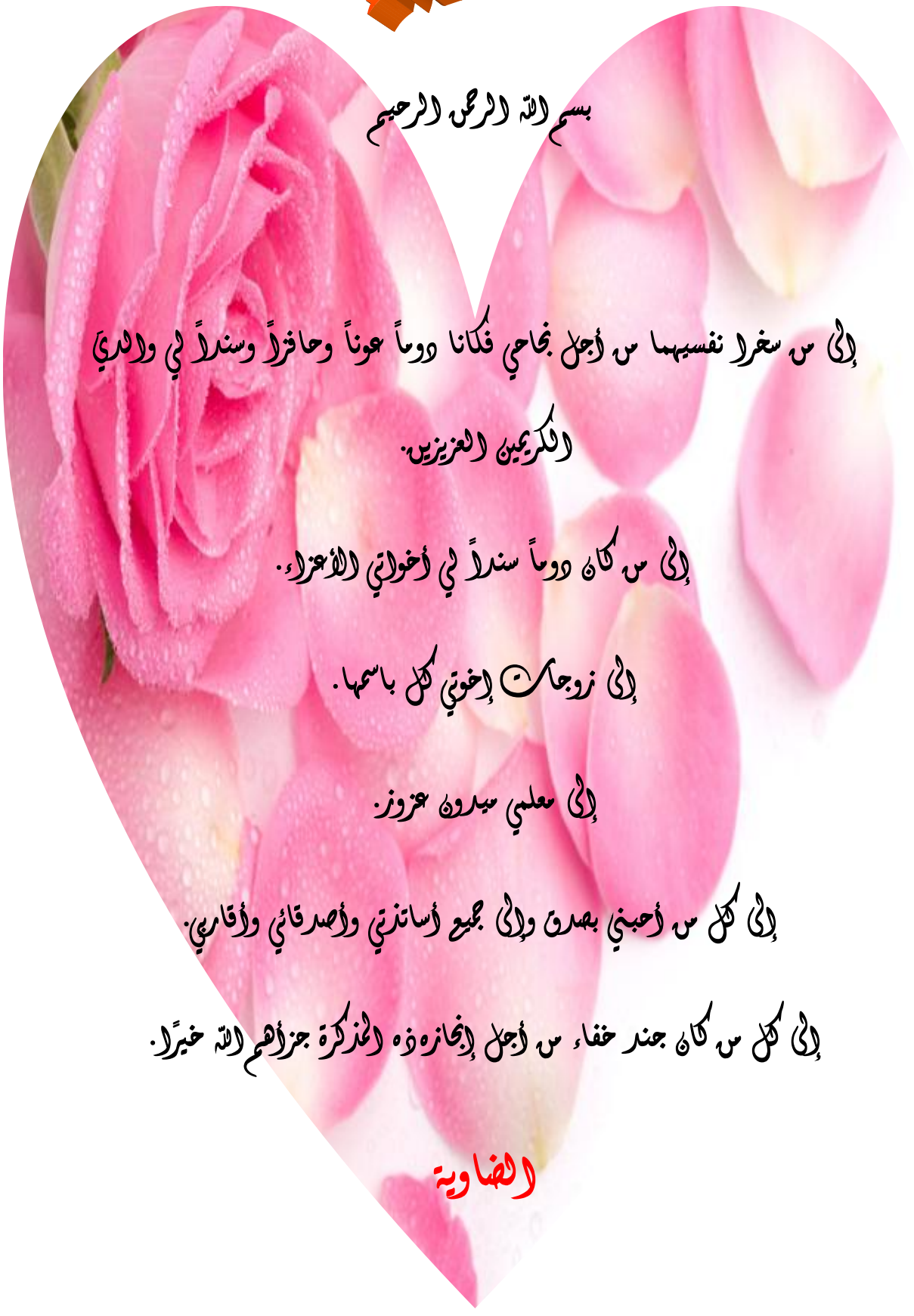

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من سخرا نفسيهما من أجل نجاحي فكانا دوماً عوناً وحافزاً وسنداً لي والديّ

الكريمين العزيزين.

إلى من كان دوماً سنداً لي أخواتي الأعزاء.

إلى زوجات إخوتي كل باسمها.

إلى معلمي سيدون عزوز.

إلى كل من أحبني بصدق وإلى جميع أساتذتي وأصدقائي وأقاربي.

إلى كل من كان جند خفاء من أجل إنجازه ذه المذكرة جزاهم الله خيرًا.

الضاوية

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الذي أنار دربنا وسدد خطانا ووفقنا لإتمام هذا العمل الجد متواضع, لذا لا يسعني إلا أن أتقدم بفائق التقدير والاحترام وخالص الشكر الجزيل إلى:

الأستاذة المحترمة المشرفة "شليغم غنية " التي أمدنت لى يد العون لإعداد هذه المذكرة وعلى ما قدمته من نصائح وتوجيهات قيمة,كما أوجه شكري إلى عائلتي التي كانت لي سندا ، كما أوجه شكري الجزيل إلى موظفي جامعة قاصدي مرباح بورقلة وبالخصوص موظفي قسم العلوم السياسية ، وإلى جميع أصدقائي وصديقاتي الذين درسوا معي في كلية الحقوق والعلوم السياسية.كما لا أنسى موظفي القسم الفرعي بدائرة أنقوسة .

مقدمة:

إن انتقال السلطة من حاكم إلى آخر أو تداولها بين الحكام ، ينبغي أن يمضي في مسار معين يختلف هذا المسار بطبيعة الحال من نظام سياسي إلى آخر ، لكنه يشير إلى مجموعة من الترتيبات القانونية والإجرائية التي تنظم هذه العملية وتبين طريقة إتمامها وبقدر ما ينجح النظام في بناء هذه الآلية وبقدر ما يكتسبها من مزايا نوعية ، يضمن لنفسه البقاء والاستقرار ، ويمكن الحديث عن طريق واضح إلى السلطة فالمفترض أن تضمن هذه الآلية انتقالا سلميا وسلسا للسلطة بما يجنب الأطراف اللجوء إلى العنف وتضمن وصول الحزب المناسب والمقبول والجدير إلى السلطة ، ويضمن الدستور تحديد مدة الحاكم فيها ، وعدم إساءة استخدامه لها ، وطريقة إعفائه أو عزله ومساءلته حين يتوجب ذلك من حدوث تغييرات جذرية قد تعصف بالنظام ، تلك هي الغايات المرجوة من أية آلية لنقل السلطة ، وتلك أيضا هي علامات كفاءة هذه الآلية ودلائل سلامتها.

يجد هذا الافتراض الترجمة العملية في ما يشهده الوطن العربي من حركات احتجاجية وتظاهرات أو انتفاضات شعبية تحولت إلى ثورات عارمة أسقطت نظما ، ووضعت أخرى على حافة السقوط ، وربما تلحق بهما فئة ثالثة من النظم التي لا تملك آلية واضحة ومستقرة ومقبولة لانتقال السلطة ،أي التي ليس لديها طريق واضح إلى السلطة ، هي التي تضمن تغيير الحكام على نحو سلمي ومنظم ودوري أو منتظم.

أما صيغة هذه الآلية فتأخذ عدة أوجه ترتبط بخصوصية كل نظام سياسي ، ذلك بأن قضية تداول السلطة شديدة الحساسية للخصائص الاجتماعية ومتغيراتها من هنا تعددت المفاهيم — الشروط والأشكال —التي تواجه هذه الإشكالية بقدر تعدد هذه المجتمعات ،وبقدر تعاقب المراحل التاريخية ، وبحسب ظروف كل مجتمع لذا كان تصنيف النظم على أساس نمط انتقال السلطة أمرا جائزا ومقبولا ، ولعل توافق آلية انتقال السلطة مع خصوصية النظام لا يعني تجاهل السمات العامة التي سبق ذكرها ، وإنما يعني توافر معطي إيجابي مهم يتمثل بقابلية هذه الآلية للتطوير والتطور ، وبامتلاكها دينامكية القدرة على تصحيح ما يرد عليها من أخطاء في التطبيق.

بناء على هذا نحاول في هذا البحث العلمي رصد وتحليل إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي من خلال دراسة حالتي كل من الجزائر وتونس .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من هدف أساسي هو محاولة فهم إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي واكتساب معلومات جديدة حول الموضوع والوصول إلى أفاق مستقبلية من خلال نتائج و استخلاصات علمية دقيقة ومفصلة حول إشكالية التداول على السلطة من خلال التعرف عليه ومعرفة آلياته التي يقوم بها.

– أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لإشكالية التداول على السلطة لأهداف التالية:

- معرفة أحداث ووقائع التداول على السلطة في المغرب العربي ومعرفة مستقبل هذه الظاهرة في الجزائر وتونس.
- السعي إلى اكتشاف أهمية التداول على السلطة من خلال خلق نوع من الاستقرار والأمن داخل البلاد وذلك لمعرفة التحولات التي طرأت فيها منذ الاستقلال ومعرفة طبيعة النظام الجزائري والنظام التونسي من خلال الحزب الواحد تم التعددية الحزبية وصولا إلى انتخابات حرة ونزيهة تضمن الوصول إلى السلطة والتداول عليها.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة دوافع ذاتية وعلمية تدفعنا لدراسة هذا الموضوع وهي كالتالي:

الأسباب الذاتية:

- محاولة الإثراء المعلومات حول موضوع التداول على السلطة في المغرب العربي.
- معرفة الدور الرئيسي الذي يلعبه التداول على السلطة داخل البلاد

- مشاركة المواطن في إنشاء القرارات السياسية وإعلامه بمجريات الحياة السياسية.

الأسباب العلمية:

كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب الإجابة عليها حتى يمكن الوصول إلى فهم طبيعة إشكالية التداول على السلطة ، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم ، والآليات التي يعتمدها للحفاظ على سيرورة مسار السلطة والتداول عليها.

- طبيعة تخصصنا يفرض علينا الاتجاه نحو هذا النوع من المواضيع
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بالزاد المعرفي حول موضوع التداول على السلطة في المغرب العربي.

الإشكالية: بالرغم من تلك الأسباب تم دراسة التداول على السلطة في المغرب العربي من حيث الشكل والمضمون وذلك من خلال التطرق الآليات التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالموضوع ، وهذا للإجابة عن المشكلة البحثية التالية:

إلى أي مدي يمكن أن يساهم التداول على السلطة في تجنب الأزمات السياسية وتحقيق الاستقرار والأمن ؟

الفرضيات: يمكن من خلال درسنتا لإشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي يمكن أن تتفرع الفرضيات التالية:

- كلما تحقق التداول على السلطة أدى ذلك إلى الاستقرار والأمن.
- كلما زادت حدة الأزمات السياسية انعكس ذلك على الاستقرار الحياة السياسية
- كلما كانت هناك انتخابات نزيهة كلما كرس ذلك التداول على السلطة.

مناهج الدراسة:

تختلف المناهج المستخدمة في البحث باختلاف طبيعة كل دراسة فطبيعة دراستنا تفرض علينا استخدام منهج دراسة حالة الذي يقوم على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة والكشف عن العوامل التي تؤثر فيها للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بهذه الدراسة وسيتم الاعتماد على هذا المنهج باعتبار أننا سنتناول دراسة إشكالية التداول على السلطة في المغرب العربي بدراسة حالتي كل من الجزائر وتونس بالاستعانة إلى المنهج الوصفي،كما استخدمنا المنهج التاريخي الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الأحداث الماضية والمتمثلة في طبيعة النظامين الجزائري والتونسي منذ الاستقلال كما تناولت فيه أهم محطات الأحزاب منها الحزب الواحد والتعددية الحزبية والانتخابات التي تعد آليات للتداول على السلطة في الجزائر وتونس .

الخطة:

من أجل معالجة الموضوع وحل الإشكالية المطروحة اعتمدنا الخطة التالية:

حيث قسمت الخطة إلى فصلين الفصل الأول تحت عنوان مفهوم التداول على السلطة وقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول: تعريف التداول على السلطة، المبحث الثاني:شروط التداول على السلطة، المبحث الثالث: أشكال التداول على السلطة.أما الفصل الثاني يندرج تحت عنوان التحول الديمقراطي والتداول على السلطة في الجزائر وتونس ، المبحث الأول:آليات تكريس التداول على السلطة في الجزائر، المطلب الأول طبيعة النظام الجزائري المطلب الثاني التحول الديمقراطي في الجزائر، ، المطلب الثالث الانتخابات في الجزائر، أما فيما يخص المبحث الثاني فيندرج تحت عنوان آليات تكريس التداول على السلطة في تونس، المطلب الأول طبيعة النظام التونسي، المطلب الثاني التحول الديمقراطي في تونس، المطلب الثالث الانتخابات في تونس.

تحديد المفاهيم:

التداول : يعتبر مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له ويجب أن يعوض بتيار سياسي أخر.

ويعتبر أيضا ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل تغيرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة[1].

التحول الديمقراطي: يعرف على أنه الانتقال من الحكم السلطوي تطبق فيه قواعد الديمقراطية في المؤسسات وتمتد هذه التطبيقات لتشمل الأفراد والمشاركة في إتخاد القرار.

الحزب: أنه اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب[2].

التعددية الحزبية: وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد والتي تحاول الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيه أو التأثير فيها بطرق شرعية ودوافع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها.

الانتخابات: هي الضامن الأساسي لعودة تيار سياسي إلى السلطة بعد الخروج منها وهي تمثل تلك المحطات التي يمارس فيها الشعب سيادته ودوره كفيصل وحكم بين التيارات المتنافسة في البلاد[3].

المراجع المعتمدة: يعد موضوع التداول على السلطة في المغرب العربي من المواضيع الجديدة التي مازالت تعاني من شح في الدراسات التي تهتم بهذا الموضوع .

إن الدراسات الموجودة منها دراسة التي قام بها الدكتور " بشير الحامدي " بعنوان " " الحق في السلطة والثورة والديمقراطية" ودراسة التي قام بها الدكتور " سعيد بو الشعير" بعنوان " النظام السياسي الجزائري" تعرض فيها إلى طبيعة النظام الجزائري من فترة ما بعد الاستقلال 1962 إلى فترة 1989.

---

[1] ناظم عبد الوحد الجاسور،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ،بيروت:دارالنهضة العربية،ط1،2008،ص186.
[2] مدحت أبو النصر، الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية. مصر :إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، 2004،ص 09.
[3] صالح رعد الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب.الأردن:دار مجدلاوي،ط01،2006،ص 215

الصعوبات:

من صعوبات الدراسة التي توجه هذا البحث:

- نقص المراجع المتعلقة بموضوع التداول على السلطة في المغرب العربي وبالأخص تونس.
- ضيق الوقت لانجاز هذا البحث لأهمية الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات

الفصل الأول: ماهية التداول على السلطة.

تمهيد:

إن المشكلة الأساسية للأنظمة العربية السائدة إلى حدّ اليوم تكمن في غياب التداول السلمي على السلطة، وهو غياب نابع عن هذا الحكم الذي كان مسيطرا على المجتمعات العربية وبدأ يزول مع انطلاق ربيع الثورات العربية بفعل الحركات التوعوية. ذلك أنّ غياب الوعي الاجتماعي بضرورة التداول على السلطة هو السند الذي يعتمده الحكام العرب للتحايل على الشعوب و إدخال تعديلات متكرّرة على الدساتير للبقاء مدى الحياة في السلطة وتوريثها للأقارب.

فالتداول السلمي على السلطة يعتبر آلية تدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة وأخرى في السلطة ، فتعلى قوى المعارضة السلطة بفعل الاقتراع العام وقوى سياسية أخرى تتخلى بشكل وقتي عنها لكي تنزل إلى المعارضة ضمن احترام النظام السياسي القائم فالأنظمة السياسية الديمقراطية تعتمدها في نجاحها لتوفر وعي اجتماعي عام بأهمية التداول كحصين من الهيمنة والسلط على الشعب وضمانة لعدم الالتفاف على مطالبه ووجود تعددية حزبية موضوعية هي الظاهرة التي تنبع من اختلافات سياسية تعبر عن فروق فكرية في المرجعيات الإيديولوجية أو العقائدية أو فروق في البرامج السياسية مع مكونات المجتمع السياسي.، ووجود نظام انتخابي وقانون يضمن دوريته وكيفية إجراء الانتخابات وشروط الترشح والمشاركة في العملية الانتخابية.

ذلك أنّ التداول السلمي الديمقراطي على السلطة يشترط الإجراء الدوري لانتخابات حرة و نزيهة فالانتخابات هي الأداة التي تتم بها عملية الدخول و الخروج من السلطة. وتجرى بشكل حر و عام و مباشر و سري ، وهي عملية يمارس بها الشعب سيادته و دوره كفيصل و حكم بين التيارات السياسية المتنافسة على السلطة ويضمن عدم طغيان طرف سياسي معيّن وبقائه في السلطة دون رغبة الشعب ، وتوفر دستور للبلاد يتضمّن توافقا حول مؤسسات الدولة و حكم الأغلبية مع احترام الأقلية ، فالتداول السلمي على السلطة لا يعني تغيير أجهزة الدولة بتغيّر الطرف السياسي الماسك للحكومة و إنما هو تغيير للنخبة الحاكمة قصد تطبيق برامج الأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة ، أن

يتضمّن الدستور مبادئ وفصول تمنع أي تعديل على بعض مواده ، وأن يحترم الطرف السياسي الذي يمسك بالسلطة على إثر اقتراع عام الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقته في مستوى الاتفاقات الدولية والاتفاقيات مع المنظمات الوطنية كالنقابات والجمعيات، و لا يمنعه هذا طبعا من إعادة النظر في بعض تلك القرارات و الاتفاقات بالحوار مع الجهات المعنية .

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المفاهيم المختلفة للتداول على السلطة وأشكاله وشروطه.

المبحث الأول: مفهوم التداول على السلطة.

إن محاولة تعريف مفهوم التداول على السلطة لا يخلوا من صعوبات وإشكالات تربط بتعدد وجوه التداول وتتنوع لوازم إمكانيته من الصعب حصره في إطار مفهوم واحد ولكن فقط من الجانب التقني لعملية التداول من حيت هو آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة القادرة على تحقيق أقدار من الإجماع والاتفاق على عملية التداول ، ولقد عرف عدد من المختصين عملية التداول على السلطة كما يلي:

عرف " شارل دباش " التداول على السلطة بكونه مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقي في السلطة إلى ما لا نهاية له ويجب أن يعوض بتيار سياسي أخر.

ويعرف " جاي لوي كرمون " التداول : يعتبر ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة[1].

ولعل المتأمل في هذين التعريفين يتجلي له بوضوح التركيز على الجانب الوظيفي للتداول على السلطة من كونه آلية لإدارة الدخول والخروج إلى السلطة وإلى المعارضة بين تيارات سياسية مختلفة لكن في حقيقة الأمر أن إشكالية التداول على السلطة أعمق من ذلك بكثير فهي تكشف عن طبيعة الحالة الاجتماعية برمتها في صراعات أطرافها وتحالفاتهم وفي درجة الوعي السياسي العام لذلك كان التحقق الفعلي لمبدأ التداول مرهون بشروط مسبقة.

وإذا كانت الدول التي اختارت المنهج الديمقراطي البرلماني التمثيلي كأساس لتداول السلطة سلميا ، ومن خلال صناديق الاقتراع العام المباشر والسري وكيفية انتقالها بموجب نصوص دستورية وصريحة فإن هناك العديد من الدول التي تمثل فيها ظاهرة تداول السلطة أي كيفية انتقالها من المشاكل والأزمات السياسية التي لم تؤثر فقط على عملية استقرار النظام السياسي نفسه وكيفية أداء نشاطاته السياسية وإنما تؤثر على أداء عمل المؤسسات الدستورية والسياسية التي

[1] منصف المرزوقي ، « التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي » 06w.w.w.motarabat.com/bg 23.htam أكتوبر 2004،ص13.

يستمد منها النظام السياسي شرعيته أو كيفية انتقالها بشكل سلمي وديمقراطي كما هو محدد في الدستور أو القانون الأساسي أو الميثاق الدستوري وهذه الوسيلة تسمح بمشاركة أوسع للمواطنين في تقرير شؤون السلطة ومن يتولاها.

وإذا كانت الأنظمة الجمهورية قد اعتمدت على الانتخابات كمعيار لتولي السلطة ومن خلال توفر الشروط اللازمة لتولي منصب رئاسة السلطة أو الدولة إلا أن هناك من النظم الجمهورية قد اتجهت نحو الأخذ بنظام التوريث للأبناء في تولي السلطة بعد وفاة الرئيس وخصوصا في الأنظمة السلطوية الاستبدادية ،حيت السلطة مشخصة في شخصية رئيس الجمهورية (القائد الأوحد والرئيس الملهم)، والذي يستند إلى تنظيم سياسي واحد أو حزب قائد والسمة البارزة على النظم السياسية التي سادت في دول العالم الثالث بعد مرحلة الاستقلال من السيطرة الاستعمارية أن نمط انتقال السلطة وتداولها أعتمد في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية الدموية كما حصل في الجزائر وتونس وغيرها من الدول العربية كما أن هناك بعض الأنظمة التي شهدت ذلك إضافة إلى الانقلابات العسكرية نمطا أخر هو الاستفتاء على تجديد ولاية الرئيس في كل مرة لوحده ، وأنظمة أخري شهدت نمطا أخر تمثل في التعيين عن طريق المجلس الأعلى مدعمة بالانتخابات لإضفاء الشرعية الدستورية ،هذا ما أدى إلى أن أغلبية الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث وخصوصا الأنظمة العربية تعاني من غياب أطر مؤسسية مستقرة للتداول على السلطة[1] .

وإجمالا فإن وسائل تداول السلطة إما أن تكون ديمقراطية عن طريق انتخابات أو غير ديمقراطية مثل الانقلاب واغتصاب السلطة عن طريق القوة العسكرية أو الوراثة والخيار الذاتي لشخص من يخلف الحكم وعملية تداول السلطة عن طريق الانتخابات أخدت طريقها في بعض دول الوطن العربي ،حيت أنها لم تكن موجودة إلى وقت قريب وفي لبنان الذي عرف تداولا للسلطة ولكن على أساس طائفي وقد أصبح الاستفتاء من وسائل تداول السلطة في بعض

[1]-ناظم عبد الوحد الجاسور،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ،بيروت:دار النهضة العربية،ط1،2008،ص188.

الدول العربية وفي الواقع أن الاستفتاء من بين وسائل تداول السلطة في بعض الدول العربية وفي الواقع ما يميز الحكم الديمقراطي عن الحكم غير الديمقراطي هو معيار كيفية الوصول إلى السلطة التي تجعل الحكام مسئولين عن أفعالهم.[1]

[1]- نفس المرجع ،ص189.

المبحث الثاني: شروط التداول على السلطة.

بعد تحديدنا مفهوم التداول على السلطة تجدر الإشارة إلى معرفة شروط التداول من خلال ثلاث عناصر (التعددية ،الانتخابات والاتفاق حول مؤسسات الدولة وحكم الأغلبية في ظل احترام الأقلية.

01 . التعددية الحزبية :

إن التعددية الحزبية كظاهرة طبيعية لحل الاختلافات السياسية تتضمن تمايزات فكرية, إيديولوجية...الخ بين مكونات المجتمع السياسي. و تمثل ظاهرة . الاختلاف . هذه, عمق حراك المجتمع و هدف النظام السياسي الذي يتوجه إليها بالتنظيم لحفظ الدولة و المجتمع من التفكك و التحلل.

و لئن كان النظام الاستبدادي و من أجل الحفاظ على وحدة الدولة و المجتمع, وقد لجأ إلى قمع قيمة الاختلاف بين المكونات السياسية للمجتمع و تعويضها بنمطية و اتجاه في الغالب يمر عبر محق جميع ضمائر الجمع و تعويضها ما أمكن بضمير المفرد فان النظام الديمقراطي سعى جاهدا الإبقاء على مبدأ الاختلاف قائما و لكن مع تنظيمه و تقنينه لكي لا يتحول إلى خلاف[1].

ويمكن القول أنه يشترط للتعددية الحزبية وجود أحزاب سياسية ذات طابع شرعي في ظل وجود نصوص دستورية تسمح بالممارسة والمنافسة، حيث عرف عدد من المختصين الأحزاب السياسية لغويا واصطلاحيا على أنها:

أولا/ التعرف اللغوي للحزب السياسي :

تعبر كلمة "حزب" لغويا عن جماعة من الناس ، والأحزاب جمعة ، وجمع كانوا تألبوا وتظاهروا على حزب النبي وهم قريش وغطفان وبنو قريظة ، كما يأخذ معني الجماعة من الناس فيها قوة وصلابة فحزب الرجل أصحابه وجنده الذين على راية ، يأخذ أيضا معني الانتماء فهو كل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم ، وإن لم يلق بعضهم بعضا فأهل

[1]- عماد بن محمد ،التداول على السلطة html bohothe blogspit.com،الثلاثاء 02 ديسمبر 2008،2014/02/23 ،09:30 ،ص02.

الكفر والشرك حزبا في الزمان والمكان وهم من قال فيهم الله"أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون"[1].

كما يعتبر جماعة المؤمنين المتحدين من أجل نصرة الحق والذين لا يداهنون المشركون ولو كانوا ذي قربي حزب الله إذ قال تعالى" أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون"[2].

مما سبق نستطيع أن نخلص أن الحزب لغة هو تلك المجموعة من الأفراد اللذين تجمعهم مصلحة وغرض واحد، ويقابل كلمة حزب في اللغة الفرنسية " parte " التي تعني باللغة العربية "حزب أو قسم" والذي عادة ما يقرن بالسياسة فيسمي" الحزب السياسي"

وهو تجمع أشخاص لهم نفس الآراء السياسية عينها ينتظمون لمتابعة تحقيقها بعمل مشترك من أجل تسلم السلطة وممارستها [3].

وخلاصة ما سبق فإن الأحزاب السياسية هي مجموعة من الأشخاص يدافعون عن نفس الرأي ، أو جمعية من الأشخاص المتحدين من أجل أهداف مشتركة أو هو منظمة من الأشخاص.

ثانيا/التعريف الاصطلاحي:

سنعرج إلى بعض التعريفات لبعض المفكرين الغربيين والعرب على مختلف مساراتهم الفكرية وردت بشأن الحزب السياسي فمن الليبراليون المفكر " جيمس كولمان" الذي عرف الحزب على أنه "تجمع له صفة التنظيم الرسمي ويعلن أن هدفه الوصول إلى الحكم أو الاحتفاظ به أما بمفرده أو الائتلاف أو التنافس الانتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو محتملة يتوقف هذا التعريف مع البيئة التي تعتمد التعددية الحزبية والديمقراطية ، حيث تكون الانتخابات هي السبيل للوصول إلى السلطة كما يتوافق هذا التعريف أيضا كثيرا إلى ما انتهت إليه المفاهيم

[1] القرآن الكريم ،سورة المجادلة ، الاية 19، ص122.
[2] نفس المرجع ، نفس السورة ،الاية 22،ص545.
[3] كورنوجيرار،معجم المصطلحات القانونية ،(ترجمة:منصور القاضي)،ج1.، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط01،ج1،1998،ص679

السياسية الحديثة حسب " صالح الصاوي" بأنه طائفة متحدة من الناس تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين[1] .

أما عن جانب الماركسيين يعرف"ماركس الحزب بأنه التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة ولقد تولت التعريفات المستندة على الأيدلوجية الماركسية والتي ترى أن الحزب السياسي هو عبارة عن أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي بعبارة أخرى أن الحزب مجموعة من الناس يربطها يبعضها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح والثورة، وبخوص الفكر العربي ينظر "غليون السيد"الحزب السياسي بأنه تجمع منظم تسود بين أعضائه أفكار ومعتقدات وقيم يستهدف الإمساك بالسلطة واعتماد على برنامج معلن لبلوغ سياسات تراها زعامته في صميم الصالح الوطني.

أما" إسماعيل صالح" فيعرف الحزب السياسي بأنه اتفاق عدد من الأفراد على مجموعة من المبادئ والأهداف يبتغون من إنجازها تحقيق الصالح العام أو على الأقل تحقيق مصالح أعضاء الحزب وهو حاليا "الحزب" أي تنظيم سياسي يسعي للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية في إطار منظومة الديمقراطية لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب فالحزب هو أداة لتنظيم الممارسة السياسية والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة.

مما سبق يمكن تعريف الحزب السياسي على أنه مجموعة من الأفراد يجتمعون للدفاع على أفكارهم حيث تمثل القاعدة الشعبية للحزب منطلق هذه الأفكار بغية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية في بيئة ديمقراطية تعددية ، وعليه فإنه لا يمكن لحزب سياسي واحد أن يمثل مختلف الأطياف والطبقات المتواجدة في المجتمع على مختلف توجهاتها[2]

[1] صلاح الصاوي،التعددية السياسية في الدولة الاسلامية.(د ب):دار الاعلام الدولى،ط01،1992،ص03.
[2] مدحت أبو النصر، الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية. مصر :إيتراك للطباعة والنشروالتوزيع، 2004،ص 10.

من خلال ما سبق حول الأحزاب السياسية فإن للتعددية الحزبية تعار يف عدة حيث أنها تعني "وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد والتي تحاول الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها بطرق شرعية ودوافع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها[1]

من الملاحظ أن التعددية في هذا التعريف تشير إلى الوجود القانوني للأحزاب في الساحة السياسية.

وفي تعريف أخر تعني"الحرية الحزبية " بمعني أن يعطي أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ليتم من خلالها الوصول إلى أفضل الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أما في هذا التعريف فإنها تتجاوز وجود الأحزاب إلى ضرورة حريتها في الممارسة من أجل المنافسة السياسية بمختلف الطرق الديمقراطية ،حيث يستخلص من هذا التعريف أنه يمكن القول أنه يشترط للتعددية الحزبية أحراب سياسية ذات طابع شرعي في ظل وجود نصوص دستورية تسمح بالممارسة والمنافسة مع وجود نظام ديمقراطي يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية لتعبير عن مواقفها وأهدافها ، فالتعددية الحزبية تعني تعدد الآراء السياسية والتوجهات عن طريق وجود أحزاب ، ومع وجود نظام ديمقراطي يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية لتعبر عن مواقفها وأهدافها حيت نجد التعددية تعبر عن المشاركة في الحياة السياسية كما هو الحال في دول أوروبا الحديثة ،أما دول أخرى قد لا نجدها تعبر عن ذلك وإنما التعددية الحزبية موجودة من أجل التعبئة لإرضاء الرأي العام ،كما هو معروف في معظم دول العالم الثالث.

إن التعدد في الأحزاب و الفئات السياسية هو في حقيقة الأمر من أهم شروط التداول على السلطة إذ تنعدم في نظام الحزب الواحد حرية الاختيار بين تيارات سياسية مختلفة و ينحصر الانتخاب في حزب السلطة الذي يهيمن عادة على كل الوظائف السياسية في الدولة وبذلك يفقد الانتخاب كل مضامينه الأساسية ليتحول إلى أشكال أقرب للاستفتاء أو التزكية أو غيرها من المصطلحات المعبرة عن إبداء الرأي إزاء طرف واحد.

و أدنى أشكال التعددية الحزبية هو و جود حزبين سياسيين متنافسين ينحصر التداول على السلطة بينهما في فترات

[1]صالح رعد الالوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب.الأردن:دار مجدلاوي،ط01،2006،ص216.

تحددها القوانين المنظمة للانتخابات.

02 . الانتخابات

يشترط التداول الديمقراطي على السلطة أيضا الإجراء الدوري لانتخابات حرة و نزيهة. و إذا كان لفظ التداول يطلق على عملية الدخول و الخروج من السلطة فان الانتخابات هي الآلية التي تتم بها هذه العملية. و دون الدخول في تفاصيل عملية الاقتراع فيكفي القول بضرورة أن يجرى الاقتراع بشكل حر و عام و مباشر و سري, و يبقى اختيار أحد طريقتي الاقتراع المطبقتان حتى الآن في الديمقراطيات الحديثة, الاقتراع بأغلبية الأصوات و الاقتراع بمبدأ النسبية, أمرا موكول إلى كل بلد حسب ما يرتضيه.

كما يجب التأكيد على ضرورة دورية إجراء الانتخابات فهي الضامن لعدم بقاء أحد الأطراف السياسية في السلطة إلى ما لا نهاية له, و هي الكاشف للتغيرات الحاصلة في اتجاهات الناخبين للتصويت لهذا الطرف أو ذا ك[1] .

كما أن الانتخابات هي الضامن الأساسي لعودة تيار سياسي إلى السلطة بعد الخروج منها, وهي تمثل إحدى أهم المحطات التي يمارس فيها الشعب سيادته و دوره كفيصل و حكم بين التيارات السياسية المتنافسة في البلاد.

03 – الاتفاق حول مؤسسات الدولة و حكم الأغلبية في ظل احترام الأقلية :

يفترض التداول على السلطة اتفاقا أوليا على مؤسسات الدولة. إن التداول هو ليس تغيير للدولة و إنما هو تغيير في الدولة, وهو ليس تبديلا لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة فقط.

كذلك فان التداول هو تداول على تسلم أجهزة الدولة من أجل تطبيق قناعات و خيارات و برامج الفئات و الأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة, و ذلك من خلال المؤسسات القائمة (مؤسسة الرئاسة, مؤسسة القضاء, مؤسسة الجيش...الخ). هذه المؤسسات التي لا يمكن تحويرها في الغالب إلا بعد استشارة شعبية موسعة و تنقيحات دستورية عميقة بعد الحصول على إجماع داخل الطبقة السياسية. و يجدر الذكر بان دساتير بعض البلدان تحضر أي تعديل على بعض موادها كالنظام الجمهوري في فرنسا أو فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطن في كثير من الدساتير

[1]- صالح رعد الالوسي ، المرجع السابق ، ص (03-04).

الأخرى

وإن صعود نخبة سياسية إلى سدة الحكم لا يعفيها من الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة التي سبقتها خصوصا في مستوى الاتفاقات الدولية و لكن هذا لا يمنعها طبعا من إعادة النظر في تلك القرارات و الاتفاقات المبرمة سلفا[1].

و هكذا تتراءى لنا بعض أهم حدود التداول و المجالات التي يختص بها, و يبقى حكم الأغلبية ضمن احترام الأقلية, و ضمان حق العودة للفئات المغادرة للسلطة إلى المعارضة آخر المبادئ التي يفترضها التداول, فطغيان الفئة الحاكمـة و هيمنتها على المجتمع هو الممهد الأساس للدكتاتورية و الاستبداد و المعطل تعريفا لمبدأ التداول.

[1] صالح رعد الالوسي ، نفس المرجع السابق ، ص (05)

المبحث الثالث: أشكال التداول على السلطة.

يتم تقسيم التداول عادة بالنظر إلى حجم سيطرة النخبة السياسية الصاعدة إلى الحكم على السلطتين التنفيذيتين و التشريعية و الذي يتعلق عادة بتوقيت و نتائج الانتخابات الرئاسية و البرلمانية. فالتداول السلمي علي السلطة آلية سياسية أساسية للتعامل الرشيد مع كل ما يعرض للمجتمع من تطورات أو تغييرات اجتماعية وثقافية متواصلة فالديمقراطية السياسية بما تتسم به من مرونة وطواعية في الاستجابة طروحات الرأي العام وما تفسحه من مجال رحب للتعارض في الرؤى وتباين وجهات النظر،حيت تعد هي الآلية الفاعلة القادرة للتفاعل مع تلك المعطيات والتحديات كافة فهي لا تفض إلى حل الصراعات سلميا فقط ولا تسمح بمواجهة ما ينجم عن تلك المعطيات والتحديات من أزمات أو مشكلات والتخفيف من حدتها ولكنها تسهم أيضا وبقدر كبير من الجدية والكفاءة والفعالية في حل مشكلة الاستخلاف أو تعاقب الحكام ذلك أنها تنفرد دون غيرها من نظم الحكم وآليات السلطة بنظام الانتخابات الدورية التي من خلالها يتقل.د الحكام مناصبهم ويمتلكون سلطاتهم ويباشرون صلاحياتهم بشكل سلمي وشرعي فلتداول السلمي على السلطة أشكال :

أ . التداول المطلق :

هو التداول الذي تدخل على إثره السلطة بكاملها إلى المعارضة. و يتأتى هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني اثر فوز حزب أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الاقتراع العام مما يؤهله إلى تشكيل الحكومة بمفرده[1].

أيضا, يمكن أن يحصل تداول مطلق على السلطة في النظامين الرئاسي و شبه الرئاسي إذا ما كان عقد الانتخابات الرئاسية و البرلمانية في فترة زمنية واحدة مما يتيح للرئيس و الأغلبية البرلمانية أن يكونا من تكتل أو حزب واحد قادر على أن يشكل الحكومة بمفرده.

[1]- منصف المرزوقي ،مرجع سابق،ص16.

و يتواجد التداول المطلق خصوصا في نظام الحزبين مثلا نجد تداول المحافظين و الليبراليين من سنة 1832 إلى سنة 1914 في بريطانيا تداولا مطلقا تدخل على إثره السلطة بأسرها إلى المعارضة في حين يتسلم الحزب أو الكتلة الفائزة بالأغلبية المطلقة في الانتخابات زمام السلطة.

و حقيقة, يعتبر التداول المطلق على السلطة أهم تغيير يمكن أن يحصل في نظام سياسي ما بشكل سلمي و ديمقراطي.

ب . التداول النسبي :

هو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة. و يوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي و نصف الرئاسي حيث يتم انتخاب الرئيس و البرلمان في فترات زمنية متباعدة. إذ و على نقيض التداول المطلق حيث تنتمي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية إلى كتلة أو حزب سياسي واحد حاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات فان التداول النسبي يتيح سيطرة طرف من المعارضة على قسم فقط من السلطة و الحزب الحاكم على القسم الآخر, أي بصورة أخرى أن تنتمي أغلبية البرلمان إلى حزب أو كتلة سياسية في الوقت الذي ينتمي فيه الرئيس إلى حزب أو كتلة سياسية أخرى.

و يوجد هذا النوع من التداول خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية, إذ عادة ما لا يكون الرئيس من الأغلبية المسيطرة على الكونغرس. ففي الفترة الفاصلة بين سنة 1944 و سنة 1988 لم يحصل تداول مطلق على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا مرة واحدة و ذلك في سنة 1952 في عهد الرئيس ازنهاور [1].

ج . التداول عبر وسيط :

يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصا في ألمانيا, إذ بحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة أحد الحزبين الرئيسين (الحزب الديمقراطي المسيحي و الحزب الاجتماعي الديمقراطي) من أجل تشكيل الحكومة. و قد لعب الحزب الليبرالي لفترات طويلة دور المرجح لكفة

[1] منصف المرزوقي ، نفس المرجع السابق ، ص 19.

أحد هذين الحزبين من أجل السيطرة على السلطة.

و كثيرا ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجما أكبر مما هو عليه في حقيقة الأمر, و غالبا ما يفرض على الحزب الذي اختار ترجيحه من أجل تشكيل الحكومة تنازلات سياسية.

و جدير بالذكر, إن الحكومة في هذا النوع من التداول كثير ما تكون غير قوية و ذلك لظلال الشك التي تعتريها من أن ينفرط عقد التحالف بين الحزبين الذين يؤلفانها على عكس ما هو موجود عادة في نظام الحزبين حيث يكون للحزب الفائز في الانتخابات القدرة على تشكيل الحكومة بمفرده و دون الحاجة إلى الاستعانة بأقلية أخرى في البرلمان.

و في النهاية, يمكن لنا من دون عناء ملاحظة الإجماع الحاصل لدى الأنظمة السياسية على اعتبار التداول على السلطة كونه آلية منظمة للحياة السياسية. هذا بالإضافة إلى اعتبار التداول كونه اتفاقا على حل المشاكل السياسية و الاجتماعية بطرق سلمية و تعاقدية, وهو عين ما تصبو إلى تحقيقه الديمقراطية.

كما يعكس تنوع أشكال التداول على السلطة درجة الإجماع الحاصل إزاء النخبة السياسية الحاكمة. إذ يعبر التداول المطلق على رغبة إلى تغيير جذري في السلطة لدى الناخب في حين يعكس التداول النسبي رغبة في تغييرات جزئية و أكثر بطئ, أما التداول عبر وسيط فيعبر عن رفض الناخبين لنظام الحزبين وهيمنة حزب أو اثنين فقط على الحياة السياسية.

أخيرا, يعبر تعدد أشكال التداول على السلطة عن تنوع وجوه النظام الديمقراطي من حيث هو نظام توافق و تعاقد سياسي و اجتماعي وليد تجربة تاريخية و فضاء ثقافي معينين.

خلاصة الفصل:

الديمقراطية تعني بالأصل حكم الشعب وهو مصدر السلطات قائمة على التداول السلمي لحماية حقوق الأفراد ، والمكونة بشكل متساوي فهي نظام سياسي واجتماعي وجزء أن ثقافة شعوب كبيرة وأساس حياتها ويمكن المحا فضة عليها من خلال الانتخابات لتكون حجر الأساس الذي يمنح الشرعية السياسية للحاكم فالتداول على السلطة بكونه مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقه لأي حزب سياسي أن يبقي في السلطة إلى ما لا نهاية له ويجب أن يعوض بتيار سياسي أخر ، واعتبر ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراح العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة فلتداول على السلطة شروط وأشكال يبني عليها هذا التداول فالتعددية الحزبية كظاهرة طبيعية لاختلافات سياسية تضمن تمايزات فكرية وإيديولوجية ويشترط للتعددية أحزاب سياسية ذات طابع شرعي في ظل وجود نصوص دستورية تسمح بالممارسة والمنافسة مع وجود نظام ديمقراطي يتيح دورا واسعا لكل القوى السياسية للتعبير عن مواقفها وأهدافها ويشترط أيضا انتخابات حرة ونزيهة فالانتخابات هي الأداة التي تتم بها العملية ودون الدخول في تفاصيل عملية الاقتراع فيكفي القول بضرورة أن يجري الاقتراع بشكل مباشر وغير مباشر.

فالتداول على السلطة يشترط الاتفاق حول مؤسسات الدولة فالتداول ليس تغيير للدولة وإنما هو تغيير في النظام وهو ليس تغيير لنظام الدولة بقدر ما هو تغيير للنخبة الحاكمة كذلك تسلم أجهزة الدولة من أجل تطبيق قناعات وخيارات وبرامج الفئات والأحزاب السياسية الصاعدة إلى السلطة .

فمن أشكال التداول على السلطة نجد التداول المطلق الذي تدخل السلطة بكاملها إلى المعارضة ويأتي هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني إثر فوز حزب أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات أما التداول النسبي الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة ويوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي أما عبر وسيط الذي يقوم على عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالثا من أجل تشكيل الحكومة وأخيرا التداول السلمي الذي يعتبر الأداة الفاعلة

للتفاعل مع تلك المعطيات والتحديات كافة فهي لا تفضي إلى حل الصراعات سلميا فقط ولا تسمح بمواجهة ما ينجم عن تلك المعطيات والتحديات من أزمات ومشكلات والتخفيف من حدتها.

الفصل الثاني:التحول الديمقراطي والتداول على السلطة في الجزائر وتونس.

تمهيد الفصل:

إن دراسة إشكالية التداول على السلطة في الجزائر وتونس تقتضي الضرورة معرفة مدى التغيير والتطور الذي حصل في البلدين من خلال ما يسمي بظاهرة التحول الديمقراطي الذي يعتبر من أهم التحولات الديمقراطية الحديثة في الوطن العربي حيث أنها أولى المحاولات العربية الأخرى .

في هذا الفصل سنحاول دراسة إشكالية التداول على السلطة في كل من الجزائر وتونس عن طريق دراسة طبيعة النظامين والبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام ودراسة الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية وأخيرا الانتخابات التي تعتبر كآلية للتداول على السلطة.

المبحث الأول : آليات تكريس التداول على السلطة في الجزائر.

سنطرق في هذا المبحث إلى آليات تكريس التداول على السلطة في الجزائر من خلال كل من طبيعة النظام والتحولات الديمقراطية ، التعددية الحزبية والانتخابات.

المطلب الأول: طبيعة النظام الجزائري.

يصف العديد من المحللين النظام الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال باعتباره يمثل نوعا من نمط الأنظمة الشعوبية التي عرفتها كثير من البلدان النامية بعد انحسار الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد تطورت هذه الأنظمة باتجاه نمط جديد من الحكم أطلق عليه المختصون في علم الاجتماع السياسي النظام الموروثي ، الذي له علاقة بمسألة التحول الديمقراطي ، حيث يعتبر النظام السياسي الجزائري حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت الجزائر عبر تاريخها الطويل وتأثرت بها النخبة المثقفة وقادة الحركة الوطنية ، وتنظيماتها السياسية قبل الاستقلال وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية عسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي ، أدى هذا إلى توسيع

الفجوة بين الدولة ونسقها الاجتماعي بكل عناصره ولذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير في طبيعة النظام السياسي ضرورة من الأحادية إلى التعددية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره[1].

وسنحاول في هذا المبحث دراسة طبيعة وتطور النظام الجزائري منذ الاستقلال والتدرج إلى الحزب الواحد مرورا إلى التعدد الحزبي والانتخابات التي تعد ركائز للتداول على السلطة في الجزائر ، حيث كانت المهمة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة ضد الاستعمار الفرنسي تنحصر في تحرير البلاد واستعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية – الإسلامية فلم تعر اهتماما كبير خلال ثورتها لرسم السياسة أو وضع أيديولوجيا واضحة للبلاد بعد الاستقلال ، ولعل من الأسباب التي جعلت قادة الثورة يتحفظون على ذلك هو عدم وضوح الرؤية الكاملة

[1] ناجي عبد النور ، التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبقية في الجزائر.الجزائر:دار الكتاب الحديث، ط1،2010،ص33.

لديهم عن النظام السياسي الذي ستأخذ به الجزائر ، فبالرغم من الاتفاق على إقامة دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية وذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[1]

إذن لا يجب إهمال الجانب التاريخي للنظام الجزائري ، ذلك أن فهم طبيعة وخصوصية النظام السياسي الجزائري الذي قاد وأطر الدولة الجزائرية الحديثة ابتداء من 1962 لن تحقق دون التأمل في الشروط التاريخية التي ولد في ظلها لان بعض أهم العناصر المميزة له وجدت جذورها في الشروط التاريخية خاصة حرب التحرير الوطنية .

بعد زوال السيطرة الاستعمارية عقد مؤتمر طرابلس عام 1962 ، لتحديد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسسي ، غير أن إخفاق المؤتمر في الفصل نهائيا في تعيين القيادة السياسية التي تتولي متابعة الأهداف المسيطرة ورسم سياسات محكمة لمستقبل النظام السياسي الجزائري ، فتح باب الصراع على السلطة بدءا بأزمة صائفة 1962 التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال ما كان ليقضي على التوترات والتناقضات الداخلية التي أحلت إلى حين ، ولم تكن في جوهرها سوى تعبير عن ظهور اختلافات جوهرية في أفكار القادة حول مستقبل النظام السياسي.

نتيجة لهذه الخلافات السياسية برزت إلى الوجود ثلاثة تيارات أيديولوجية متصارعة داخل جبهة التحرير الوطني ، تحاول هي الأخرى التعبير عن مصالحها الاجتماعية والثقافية مقدمة في ذلك جملة من تصورات مختلفة ومتعارضة لما ينبغي أن يكون عليه نموذج النظام الجزائري بعد الاستقلال وهذه التيارات هي:

أ-التيار الاشتراكي : يعكس الأطروحات والاتجاهات الماركسية الاشتراكية يدعوا إلى بناء مجتمع اشتراكي جزائري ، يقوم بتحويل الثورة الجزائرية إلى ثورة اجتماعية من خلال القطيعة مع النظام الاستعماري[2].

ب- التيار الرأسمالي الليبرالي: يعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية وكبار مالكي الأراضي يدعوا إلى إقامة مجتمع رأسمالي ليبرالي والتعامل مع فرنسا.

[2] ناجي عبد النور ، نفس المرجع ، ص35.

ج- تيار رأسمالية الدولة الوطنية : يعكس طروحات الجهاز الإداري والجيش من البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الوطنية ، يدعوا إلى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية تعمل على أساس التخطيط المركزي وتقوم باسترجاع الثروات الطبيعية والوطنية.

ساهمت هذه التوترات الثقافية والسياسية في تجريد جبهة التحرير الوطني من جميع مسؤولياتها لصالح جيش التحرير الوطني المتمتع بوزن كبير غداة الاستقلال ، إلا أن فكرة الأحادية ظلت متجلية من خلال الحرص على عملية الإدماج تحت تأطير الحزب الواحد وبهذا ألغيت فكرة التعددية، فالحزب الواحد يبني على الاحتكار المطلق لكافة السلطات والمؤسسات والمرافق والهيئات العامة للدولة ، وإن أهداف الحزب الوحيد هي المرجع الوحيد الذي يحدد أهداف الدولة وبرامجها في رسم سياساتها وقراراتها وبناء مواقفها ولا يحق لأحد مناقشة مفاهيمها وتصورتها في وضع الأهداف والبرامج فالحزب الواحد يسعي لدمج السلطات ،ولا يؤمن بمبدأ الفصل بين السلطات وعليه لا يدع مجالا لأي من السلطات أن تقوم بوظائفها وأدوارها بشكل تحفظ لها شيء من الاستقلال والسلطة في قراراتها وإن تركيز السلطة في يد شخص واحد تؤد ي بالضرورة لعدم تداول على السلطة ، ومن تم فقد أصبح تقليدا مستقرا ومتعارف عليها عالميا أن توزع السلطات العامة بين هيئات أساسية ثلاث هي : التشريعية ، التنفيذية والقضائية ، حيث تختص الأولي بسلطة سن القوانين ورقابة أعمال الحكومة في حين تتولي الثانية مهمة تنفيذ القوانين والتزام ضوابطها ،أما الثالثة فنشاطها مسؤولية تفسير القوانين وتطبيقها حال الفصل في المنازعات مما يوفر للمجتمع ضمانات أساسية ضد الحكم الفردي ، ويمثل دلالة واضحة على تحقيق مبدأ (سيادة الشعب) من خلال تفويض سلطاته إلى هذه الهيئات الثلاث ، فضلا عن كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم وحمايتهم من تعسف الحكام واستبدادهم[1].

فبداية من المقاومة السياسية من خلال الحركة الوطنية إلى المرحلة الثورية حزب جبهة التحرير الوطني الذي احتكر السلطة بعد الاستقلال ، وكيف شهدت الساحة السياسية الجزائرية بداية تحولات انتهت بتبني النخب الحاكمة لمسار الديمقراطية والمبادرة بالإصلاح الذي فتح الباب على مصراعيه للتعددية السياسية والحزبية ، فقد تميزت هذه المر حلة

[1] نور الدين تنيو "الدولة الجزائرية المشروع العصبي " ، مجلة المستقبل العربي، العدد 242 ، بيروث، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999، ص 36.

بوجود الحزب الواحد (1962-1989) وهو تاريخ ارتباط الحزب جبهة التحرير الوطني بالدولة ، حيث جاءت محاولات التوثيق الدستورية والحزبية ومختلف المواثيق التاريخية ، داعية إلى تكريس أحقية الأخذ بالحزب الواحد كحزب طليعي يقود البلاد في مرحلة بناء الثورة الاشتراكية ينشط ويحكم في البلاد بقبضة من حديد ، فقد تم تبني الأحادية الحزبية من خلال المراسيم المتعددة منها منع الحزب الشيوعي في نوفمبر 1962 الذي نص على أنه" ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيل أو تجمع ذو طابع سياسي " ، وقد أكدت على الدستور في المادة 23 من دستور 1963 التي نصت على أن " جبهة التحرير الوطني هي الحزب ألطلائعي الوحيد في الجزائر"، وفي نفس المعني جاء ميثاق الجزائر مارس 1964 الذي تم الإعلان فيه عن منع التعددية في الجزائر ، وكذلك بيان جوان 1965 ، وميثاق الجزائر جوان 1976 ، ولقد كرس دستور 19 نوفمبر 1976 بتخصصه فصل كاملا بالوظيفة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، لقد حرصت الجزائر في هذه الفترة على الاستناد على الشرعية التاريخية في نضالها ، فقد كانت المشاركة مبنية على الشرعية الثورية وبذلك لقيت جبهة التحرير نفسها وحيدة في ممارسة العمل السياسي والنشاط الحزبي[1].

جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد من الاستقلال إلى عام 1989 في هذه الفترة كانت الدولة والمجال السياسي من دون منازع وبعد خروجه من رتبة الطلائعية والفرداتية إلى رتبة الشراكة والمنافسة في سنوات التحول الأولى (1989-1991) كانت في وضع لا يحسد عليه بعد خروج الكثير من كوادرها التي أنشأت أحزابا خاصة ، وتركزت عليها هجمات الجميع وبخاصة الإسلاميين باعتبارها المسئولة عما آلت إليه أوضاع البلاد وفي تلك الفترة سجلت جبهة التحرير انكماشا تجسد في النتائج المحلية الهزيلة في جوان 1990، وكاد الوضع أن يتفاقم أكثر لولا إيقاف المسار الانتخابي الذي أنقدها وحولها إلى حزب كبقية الأحزاب لكن هذه المرة حزب خارج السلطة ومعارض لها إذ أن جبهة التحرير الوطني شاركت مع أحزاب المعارضة[2]

[1] ياسين ربوح ، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم) . الجزائر:دار بلقيس للنشر ،2010 ، ص58 -59.
[2] صالح بلحاج ، أبحات وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: مخبر دراسات وتحليل س ع ،2012، ص106.

ولقد ظهرت أحزاب معارضة كالحزب الذي أسسه " محمد بوضياف" في 20 سبتمبر 1978 بعد استقالته من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد في 29 سبتمبر 1963 الذي قاد تمردا ضد السلطة والقي عليه القبض في عهد الراحل "هواري بومدين " وفر من السجن إلى المهجر وعاد لينشط وقت الركود السياسي[1].

إن العمل السياسي للجبهة الإسلامية له تاريخ منذ وقت الاستعمار إذ عرفت بدورها البارز في مختلف محطات تاريخ الجزائر لقد تحول هذا التيار الديني الإصلاحي من نضال المحافظة على الهوية الجزائرية إلى تيار معارض راديكالي بعد الاستقلال تميز بمحطاته الكثيرة مع السلطة الحاكمة طيلة الفترة التي سبقت أحدات أكتوبر1988.

إن الحديث عن التداول على السلطة بالجزائر في المرحلة الأحادية يهدف أساسا إلى معرفة مدى وجود تداول على السلطة ، وهل يمكن أن نسميه تداولا على السلطة أم استيلاء عليها ، لكن قبل ذلك كان ضروريا الإشارة إلى مفهوم السلطة الذي كان سائدا بعد الاستقلال ، ذلك أن السلطة في الجزائر كما يرى الأستاذ هواري عدي طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية ، ولم تطرح بكل الوسائل وصارت السلطة المقصد النهائي ومطاف اللعبة السياسية، وهذا يعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي ورثها منذ السنوات الأولى للاستقلال أو قلب ذلك سنوات الكفاح.

فالاتجاه الذي كان يؤمن بالخيار العسكري لطرد المستعمر ، لم يكن له مشروعا سياسيا ولا نظرة إيديولوجية بل كان هدفه هو الاستقلال ، وبعد تحقيق الاستقلال تحول الهدف ليصبح السلطة وطرح الذين تولوا زمام الحكم أنفسهم على أساس أنهم أصحاب الشرعية في ممارسة هاته السلطة.

إن مفهوم السلطة على أنها غاية أو هدف ، يسعى الجميع للوصول إليه وامتلاكه ، يتنافى مع المفهوم الديمقراطي لها باعتبارها وسيلة لترقية العمل السياسي غير قابلة للامتلاك والاستحواذ بقدر ما هي قابلة للتداول من نخبة لأخرى ومن تيار سياسي لأخر ، إلى جانب أنها حسب النظرية السياسية الحديثة تعبير عن توازن القوى الاجتماعية والسياسية

[1] رابح كمال لعروسي ، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر (التطور والتنظيم) .الجزائر : دار بلقيس للنشر ،2007، ص 08 .

وتجسيد لذلك التوازن من خلال مؤسسات – جهاز حاكم – وتعبر أيضا عن توازن سياسي وعن خيار برنامجي ، تتنافس فيه جملة من الخيارات البرمجية يكون الحاسم بينها الاقتراع.

وعلى العكس من ذلك فإن المتتبع لتاريخ النظام السياسي الجزائري ، منذ مرحلة البناء الأولى وحتى بداية التحول إلى التعددية ، يلاحظ انفراد الرئيس بالسلطة ومحاولة احتكارها ، ما جعل النظام السياسي الجزائري حسب الكثير من المتتبعين يتميز بشخصنة السلطة، وما يترتب عن ذلك من احتكارها وعدم طرحها للتداول بين أشخاص آخرين أو تيارات أخرى.

كما يتميز برفضه للتعددية منذ أن قرار عدم الاعتراف بتعددية الحركة الوطنية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية ما جعل من جبهة التحرير الوطني الوحيدة في ممارسة العمل السياسي ، يستمد منها النظام السياسي شرعيته ، حيث تقمصت الجبهة المشكلة من اتجاهات سياسية متعددة مبدأ الحزب الواحد الذي استمر لمدة ثلاث عقود ، مثل خلالها تاريخه تاريخ ارتباط الحزب بالدولة وما ترتب عنها من خصائص ، واحدة منها اندماج الحزب في الدولة ، بما يعيق المنافسة الحزبية –غير موجودة أصلا– ويقضي تكافؤ الفرص ويقضي على إمكانية التداول على السلطة[1].

وعند محاولة استقراء أهم المحطات التاريخية للتداول على السلطة في الجزائر بعد الاستقلال ، عبر مختلف المراحل يمكن القول :

*أن تولي السلطة بإقرار الدستور كان يتم عن طريق تقديم الجبهة مرشحا واحد للرئاسة ، يتم إجراء استفتاء شعبي عليه وتجدد مدة رئاسته كل خمس سنوات .

* كان تركيز السلطة في المؤسسة التنفيذية المسيرة للدولة والحزب ، أين تتجسد وحدة القيادة والتوجيه في شخص

[1] حسن حنفي ، "تداول السلطة أم حوار أجيال" ، الخبر الأسبوعي ، أوت ، 2001، ص12.

رئيسها الذي هو رئيس الجمهورية ، فهو مفتاح ممارسة السلطة يجمع قانونيا وواقعيا في شخصه الشرعية الثورية والدستورية ، حيث يمنحه التمثيل الحزبي الشرعية الثورية ويضعه على قمة الحزب ، أما التمثيل الانتخابي فيمنحه الشرعية الدستورية ويضعه على قمة الدولة.

*أن التمثيل الانتخابي في فترة الحزب الواحد ، كان أقرب للاستفتاء أو التزكية منه إلى الانتخاب أو الاختيار الحر بين متنافسين ، نظرا لعدم وجود الخيارات ووجود شخص فقط يرشحه حزب جبهة التحرير الوطني ، ولم يسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على منافسة النخبة الحاكمة على السلطة ، حيث تم إقصاء الطرف المعارض ومنع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بقوة القانون[1].

* ضمن هذا الإطار لا يجب إغفال الدور الحاسم للجيش باعتباره صاحب الشرعية الثورية ، وحامي الدولة ونظامها الجمهوري ، فارتباطه منذ الاستقلال بعلاقة وثيقة بالنظام السياسي لا سيما مؤسسة الرئاسة ، هذا لكي يلعب دورا حاسما في الصراعات على السلطة ومنصب رئيس الدولة ونجاحه كقوة وحيدة منظمة ومهيكلة في إيصال عدد من حلفائه أو قيادته ليشغل الصدارة على هرم الدولة وتولي السلطة ،لأكبر دليل على العلاقة القوية بين المؤسستين حسب ما أكده الأستاذ زرمان.

– هو ما يعني أنه لم يكن موجودا في جميع المحطات السياسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال وإلى غاية 1989 تاريخ إقرار التعددية والانفتاح ، ما يمكن تسمية بالتداول السلمي على السلطة ، بما يعنيه انتقالها من نخبة إلى نخبة أخرى ، وفق انتخابات تعددية حرة ونزيهة في وجود تعددية حزبية تتنافس برامجها الانتخابية ، يحكم الاقتراع لصالح واحد منها بتولي السلطة.

* أن التداول على السلطة في الجزائر تميز بطابع عنيف ، ذلك أن أول تداول حقيقي على السلطة حدث تحت وقع الدبابات وبخسائر أقل ، بعد تم عزل بن بلة وخلفه بومدين على رأس مجلس ثورة تم تأسيسه فيما بعد وعمرت السلطة السياسية باسم الشرعية الثورية لمدة أطول .

[1] حسن حنفي ، نفس المرجع ، 14.

* كان التداول على السلطة يتم دون توفر أهم شروطه المتمثلة في التعددية الحزبية والانتخابات التعددية ، نظرا لسيطرة الحزب الواحد طوال هذه الفترة على الساحة السياسية دستوريا وقانونيا.

* فيما يخص الآلية أو الوسيلة التي يتم بها التداول على السلطة ، المتمثلة أساسا في الانتخابات الدورية يمكن القول أن الجزائر لم تعرف هذه الآلية وما كان معمول به هو تعيين الرئيس أو اقتراحه من طرف الحزب الواحد آنذاك ثم الاستفتاء عليه من طرف الشعب.

إن الحديث عن مبدأ التداول على السلطة في الفترة السابقة لإقرار التعددية واتجاه الجزائر نحو الديمقراطية ، لا يجعلنا نجزم بوجود تداول سلمي حقيقي على السلطة بين تيارات سياسية مختلفة أو انتقالها من نخبة لأخرى ، نظرا لعدم توافر أحد أهم شروط التداول المتمثل في التعددية الحزبية التي تم حظرها بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعويضها بالحزب الواحد[1].

تبدأ مرحلة التعددية مع الإصلاحات التي أقرها الرئيس الشاذلي بن جديد ، بعد الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر في الخامس من أكتوبر 1988 ، حيث تمت المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 ، الذي تبنى رسميا في مادته 40 مبدأ التعددية الحزبية ، بإقرار حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، ويعد هذا التغيير منعطفا قانونيا جذريا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر ، مشكلا بذلك المرجعية القانونية العليا للتداول على السلطة مستقبلا.

المبدأ المتعارف عليه أنه لا وجود للتداول على السلطة إلا في إطار التعددية الحزبية ، ولا يمكن أن يلمس التجسيد لهذا المبدأ إلا في الأنظمة السياسية التي تقدمت على غيرها في مجال التعدد التنظيمي المفتوح ، ما يسمح بوجود تنافس على رئاسة الدولة بين عدد من المرشحين ، يكون فيها الاختيار الحر للرئيس عن طرق انتخابات نزيهة ، الحاكم النهائي بدل التعيين أو الاختيار المسبق عن طرق الاقتراح ،كما يكون التنافس على تشكيل الحكومة بين تيارات حزبية مختلفة وللحزب الحاصل على الأغلبية الحق في تشكيلها.

[1] عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية : أحداث ومواقف الجزائر : دار الهدى ،2001 ، ص 25.

وفي هذا الصدد يجمع الكثير من المتتبعين للوضع الجزائري ، أن أزمة التي عرفتها البلاد عقب أحداث أكتوبر 1988 ، واختيار النظام التحول نحو الديمقراطية وفتح المجال أمام التعددية السياسية والحزبية وإجهاض هذه التجربة الفتية في أول اختبار لها فيما بعد بإلغاء أول انتخابات تشريعية تعددية ، ترتبط بشكل كبير مباشر أو غير مباشر بشرعية النظام السياسي الحاكم ، الذي اعتمد على الشرعية التاريخية والثورية ، وأجل العمل بالشرعية الدستورية التي تعني كل سياسة أو تصرف تقوم به السلطة يتطابق وأحكام الدستور والقانون وتبرز من خلال تنظيم السلطات والحقوق والحريات ، والانتخابات الدورية النزيهة والتداول على السلطة بما يكرس الديمقراطية[1] .

عرفت الجزائر منتصف الثمانينات هزات عميقة بسبب انخفاض سعر البترول الذي كانت تعتمد عليه البلاد بنسبة 98% وبسبب التسيير الأعرج الذي جعل الرئيس الشاذلي يخرج للعلن وينتقد الجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعيشها المجتمع والتسيب واللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة والدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية هذا الخطاب الذي كان له الأثر الكبير في زيادة الحركة الاحتجاجية ممثلة في أحداث أكتوبر وما ترتب عنها[2]

فقد أدت أحداث أكتوبر إلى مراجعة عميقة وجذرية إلى النهج الاشتراكي ، حيث أنهار المعسكر الشرقي والديمقراطيات الشعبية التي تسير بالنهج الاشتراكي فظهر إلى الوجود بموجب دستور 23 فيفري 1989 وقانون الجمعيات لنفس السنة عدة أحزاب سياسية كانت العملية في بدايتها بطيئة لكن سرعان ما اكتسبت دفعا قويا بالنظر إلى التسهيلات التي يقدمها القانون من جهة وللدرجة العالية من تسييس المجتمع الجزائري من جهة ثانية ، وتعتبر هذه الظاهرة الأخيرة من المميزات الأساسية التي طبعت التاريخ الحديث للجزائر ، وما تزال تشكل واحدة من الخصائص التي تميزها عن باقي البلاد العربية بما في ذلك التي تعتبر حديثة العهد بالتعددية مثل بداية القرن الماضي ، لذلك لم تمض سنة على صدور قانون 1989 وبالضبط في مارس 1990 حتى عرفت الساحة السياسية ما لا يقل عن 20 حزبا سياسيا جديدا ومع نهاية 1991 كان عدد الأحزاب النشط ة في الساحة يبلغ 52 حزبا ، وذلك بسبب

[1] نور الدين تنيو ، نفس المرجع السابق ، ص 25.
[2] سعيد بو شعير ، النظام السياسي الجزائري. الجزائر : دار الهدي للطباعة والنشر ، 1990 ، ص 178.

التساهل الكبير من الناحية القانونية في إنشاء الأحزاب ، فحسب قانون الجمعيات السياسية الصادر في جويلية 1989 " يكفي أن يتفق 15 شخصا لتشكل حزب سياسي ، يضعون إشعار بذلك لدى مصالح وزارة الداخلية وبجرد تسلمهم وصل إيداع الطلب بإمكانهم البدء في نشاطاتهم[1]

أن نظام تعدد الأحزاب أحد الخصائص المميزة للديمقراطية ، خاصة في دول أوربا الحديثة وليست التعددية الحزبية ظاهرة جديدة عن المجتمع الجزائري حيث عرفتها الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي وبعد الاستقلال إلا أن الفرق بين الفترتين يكمن في أن التعددية أثناء الاستعمار خاصة أثناء نشأة الحركة الوطنية لم تنل حظها من الدراسة القانونية والدستورية رغم تعدد تشكيلات وتباين تصوراتها الدستورية والمؤسسات للجزائر[2].

حيث نصت المادة (40) من الدستور 1989 على الاعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية من خلال " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والمعترف بها ، من الواجهة السياسية هناك قناعات بأن المشرع تعمد استخدام عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي حتى يتسنى للسلطة السياسية أن تمنح مزيدا من الوقت لضمان استمرارها لفترة أطول، ذلك أن الدستور صودق عليه في 23 فيفري 1989 ، ولم يصدر قانون الجمعيات إلا بتاريخ 05 من جويلية 1989 أي بعد 5 أشهر من المصادقة على الدستور ، وخلال تلك المدة التي زادت في عمر النظام ومكنته من معرفة وجهات نظر مختلف الأطراف خاصة الفاعلة منها واستطاع النظام السياسي أن يتبين مدى مطالبة القوى السياسية بهذا الحق الدستوري.

وهناك رأي مخالف ، يرى أن الدستور لم يتضمن مصطلح حزب سياسي وإنما تحدث عن الحق في إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها ، وكان ذلك في إطار فكرة خلق منابر داخل جبهة التحرير ، واستعمل مصطلح الانفتاح على الحساسيات محاولة منه للتقليل من نفوذ الآفلان وإرجاعه إلى حجمه الذي يمكن التحكم فيه.

[1] عنصر العياشي ، التجربة الديمقراطية في الجزائر . الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 191 ، ص 83.
[2] رابح كمال لعروسي، نفس المرجع السابق ،ص03

تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 من جويلية 1989 الخاص بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسية ، وقواعد عملها وتمويلها وإيقافها وحصرها ، علما أن المادة 40 من الدستور تبين أن هذا الحق لا يمكن التذرع به للمساس بالحريات السياسية وبالوحدة الوطنية وسلامة التراب الوطني واستقلال البلاد وسيادة الشعب[1]

إن الإطار الدستوري للتعددية الحزبية في الجزائر شهد أربعة دساتير كان أولها دستور 1963 ودستور 1976 الذين كانا في فترة الأحادية الحزبية ولم يعترفا بوجود تعددية حزبية رسمية ، حيث جاء في دستور 1963 بخصوص هذا الشأن أن " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" وأكد هذا المبدأ في دستور 1976 بنصه على أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد ، ويشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا ، وكان دستور 1989 نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديثة ، بنبذ نظام الحزب الواحد الاشتراكي والتحول نحو التعددية الحزبية والاقتصاد الحر فكان اعترافا رسميا ودستوريا بالتعددية الحزبية[2] .

وسأحاول من خلال هذا إبراز مدى تحقق مبدأ التداول على السلطة في الجزائر في مرحلة التعددية ، خاصة وأن دستور 23 فيفري 1989 المعدل سنة 1996 أرسى مجموعة من مبادئ الفكر الديمقراطي ، أبرزها التعددية الحزبية وضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع كآلية لتداول السلطة ، كما أرسى العديد من الأسس والشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية والممارسة الديمقراطية التي عرفتها الجزائر منذ إقرار التحول الديمقراطي.

01 دستور 1989:

لقد نصت المادة 39 من دستور 1989 بأن " حريات التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن" كما جاء في المادة 40 منه أن بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ومن المثير للانتباه هو أن المشرع الجزائري استعمل مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي بدلا من مصطلح الأحزاب السياسية الأمر الذي يعكس مدى

[1] ناجي عبد النور ، نفس المرجع السابق ، ص92.
[2] الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1998،ص6

عسر ومقاومة هذا التحول ، ويكفي المقارنة بما جاء به دستور 1989 وما ظهر من تنظيمات سياسية لتبيان الفجوة بين ما يطرحه المشرع من مواد قانونية وما يقره الواقع السياسي ففي الوقت الذي حصر فيه المشرع حديثه عن الجمعيات ذات الطابع السياسي ظهر إلى الوجود 16 تنظيما من مجموع 51 تنظيما سياسيا يحمل في أسمه كلمة حزب.

ومن المعلوم أنه لا يمكن ضمان حرية العمل السياسي والمشاركة السياسية إلا بوجود ضمانات وحقوق مساعدة تقر بحرية التغبير والاختيار والديمقراطية إلى غير ذلك من الحقوق والحريات فقد نص دستور 1989 على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمون للمواطن وأن الشعب حر في اختيار ممثليه ، ونصت المادة 14 منه أن الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية كما أكد الدستور على الطابع الديمقراطي للدولة ، والخيار ألتعددي المنتهج خاصة في مواده (31-36-39) في الفصل المتعلق بالحقوق والحريات إذ أن الحرية لا يكمن أن تكون تامة في ظل تعددية تامة وفعلية ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل نظام أحادي مركزي يحتكر السلطات ويلغي ما يسمي بالتداول على السلطة ويضع القيود على الحريات.

02 دستور 1996:

بعد الأحداث التي استجدت على الساحة السياسية والأمنية مطلع التسعينات ، غداة إعلان نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية الأولى في ديسمبر 1991 ، تبين بسرعة أن المسار الديمقراطي خلف نتائج لم تتمكن الإدارة آنذاك من التنبؤ بها إذ اصطدمت الديمقراطية بعوامل ثقافية وإيديولوجية ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري ، وأمام هذه الوضعية تمت إعادة النظر في النظام الحزبي من جديد في دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-483 مؤرخ في 26 رجب عام 1417 الموافق 07 ديسمبر 1996 [1]، والذي تمت المصادقة عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 الذي اعتمد هذه المرة مصطلح الأحزاب السياسية بدل الصياغة المقنعة المستعملة في دستور 1989 المتمثلة في مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[1] مولود ديدان ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الجزائر : دار بلقيس ،2008، ص 16.

ونصت المادة 42 من تعديل الدستور 1996 على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون لا يمكن التذرع بهذا لضرب الحريات الأساسية والقيم المكونة للهوية الجزائرية والوطنية وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ،كما قضى نص هذه المادة بعدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس (الدين ، اللغة ، العرق ، الجنس)ولا يحوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية باستخدام هذه العناصر وحضرت نفس المادة على الأحزاب السياسية كل أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية وحرمت أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما تكن طبيعتهما أو شكلهما.

الإطار القانوني للتعددية الحزبية :

بعد صدور كل من دستور 1989 و 1996 وإقرارهما بمبدأ التعددية الحزبية صدرت أيضا نصوص تشريعية حددت الأطر للممارسة الحزبية بدأ بالقانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي تحت رقم 89-11 الصادر في 05 يوليو 1989 ، والأمر 97-08 الصادر في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، وأخيرا القانون رقم 12-04 الصادر في 12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية[1].

ولقد اعتمد المشرع ابتداء من الأمر 97-09 مصطلح الأحزاب السياسية بدلا من مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي تجسيدا لدستور1996 ، حيث يعرف القانون العضوي 12-04 الحزب السياسي في هذا الإطار على أنه تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية والملاحظ من هذا التعريف استعمل مصطلحات معروفة في تعريف الأحزاب السياسية إلا أنه اقتصر تركيزه على الغاية المتوخاة منها ، ولم يتطرق بصفة مباشرة كما هو معروف في العديد من تعار يف المفكرين إلى الهدف الرئيسي الذي يتطلع إليه الحزب السياسي وهو التداول على السلطة والوصول إليها بجملة من الوسائل الديمقراطية والسلمية لممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة.

[1] مولود ديدان ، نفس المرجع ، ص 18.

مما سبق فإن الإطار القانوني والدستوري للتعددية الحزبية في الجزائر يعتبر الدستور ذو تأثير مباشر على الحياة السياسية فهو الذي يحدد طبيعة نظام الحكم في الدولة ومؤسساتها والعلاقة فيما بينها كما نجده أيضا يتضمن القواعد القانونية الضامنة والحريات العامة للأفراد وإضافة إلى أنه يحدد شكل النظام الحزبي في أي بلد فمن الدساتير التي اتخذت النظام الحزبي الأحادي أو كما سميناه نظام حزبي (لا تنافسي) والنظام حزبي أي (تنافسي).

كما أن هناك قوانين خاصة بالأحزاب السياسية التي تكمل التشريع وهي انعكاس لطبيعة العملية السياسية والصراع بين الأحزاب السياسية وإيديولوجياتها ، كما تعكس هذه القوانين الصراع المحتدم بين الأحزاب السياسية والسلطة السياسية في محاولة منها لأخذ المزيد من المواقع التي تمكنها من المشاركة في صنع القرارات المهمة والحصول على أي مكسب يخدم مصالحها في تمهيد للوصول إلى مراكز القرار (السلطة)[1]

[1] إسماعيل قيرة ،على غربي،مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،2002،ص162.

المطلب الثاني :التحول الديمقراطي في الجزائر:

مع نهاية القرن العشرين أخذت موجة جديدة من التحولات الديمقراطية في الانتشار بدرجات متفاوتة في الدول التي عاشت ولفترة طويلة تحت وطأة الأنظمة الشمولية المستبدة ، حيت يعرف التحول على أنه الانتقال من الحكم السلطوي تطبق فيه قواعد الديمقراطية في المؤسسات وتمتد هذه التطبيقات لتشمل الأفراد وبالتالي فإن التحول الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية وتنافسية تسمح بالتداول السلمي على السلطة وكوسيلة لتبادل السلطة، ،كما يقصد بالتحول الديمقراطي المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية التي يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلان القانون وإن حصر السلطة بيد فرد أو فئة قليلة يؤذي بالضرورة إلى إبداء حرية المواطن حينا ، والاعتداء عليها أحيان أخرى بينما تكون هده الحرية في أمان عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه أو أن يفسح له المجال واسعا لاختيار من يمثله تمثيلا حقيقيا في ممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه مع استمرار رقابة المواطنين على أعمال وتصرفات ممثليهم في السلطة[1] .

ولعل أهم نقطة ضعف تواجهه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هي غياب " ميثاق سياسي " بين الأحزاب الفاعلة وهو الأمر الذي سمح بتحقيق انتقال سلمي للسلطة نحو الديمقراطية والتعددية، بل أن الجزائر لم يحدث فيها اتفاق مثل ما عرفته تونس في 1988 عندما أجبر النظام على التنازل عن مطالبهم الجذرية الممثلة في التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية مقابل حصولهم على الاعتراف وحق النشاط والمشاركة في الحياة السياسية.و النظام من جهة ثانية ومن هذه الأحزاب ما يلي :

* كانت جبهة التحرير تعتقد في قوتها وتتمسك بموقعها في السلطة رافضة الانفتاح وتشجيع عملية الانتقال الديمقراطي بعيدا عن المناورة والخدعة.

[1] رزيق نفيسة ،عملية الترسيخ الديمقراطي وإشكالية النظام الدولاتي في الجزائر(المشكلات والافاق) ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،الجزائر، 2009، ص18).

* المعارضة السياسية كانت عنيفة ومنقسمة على نفسها أيديولوجيا وسياسيا ، ويبدو ذلك العنف بخاصة لدى التيار الإسلامي الراديكالي الذي لم يكن يقنع بأقل من الاستيلاء على الحكم وبسرعة معتمدا على قدرته في التعبئة باستعمال خطاب شعبوي مثير للعواطف ومتلاعب بمشاعر واسعة من المجتمع ، من جموع المهمشين الذين تم نسيانهم من قبل النظام ، والطبقة الوسطي التي مستها الأزمة في العمق مؤدية إلى تدهور كبير في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومخيبة آمالها في الارتقاء الاجتماعي.

وكذالك النخب الجديدة التي وجدت الطريق مسدودا أمامها بفعل الاحتكار والإقصاء الذين مارستهما الأقلية المتموقعة في أجهزة ومؤسسات الدولة – الحزب الرافضة لأي تداول سياسي أو تحديث للمجتمع خارج ما تراه ملائما لمخططاتها [1] .

لكن الأوضاع في الجزائر لم تكن منذ البداية تسمح بالتواصل بين الأحزاب والتشكيلات الممثلة للتيارات المختلفة من جهة.

والجزائر عرفت تعديلين دستوريين في مرحلة التحول الديمقراطي وهما دستور 1989 الذي فتح الباب أمام التعددية السياسية في الجزائر وأهم ما جاء فيه الفصل بين الحزب والدولة ، والسماح بالتعددية السياسية وحق إنشاء الجمعيات وفسح المجال أمام للتعبير والتعددية الإعلامية والفصل بين السلطات والتأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط ،وأخير إنهاء الدور السياسي للجيش وانحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد أما دستور 1996 فقد فرض عدة تعديلات على التوجه الديمقراطي وهي:

– تعميق التعددية كمبدأ مستقر دستوري ، باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[1] رزيق نفيسة ، نفس المرجع ، ص 20.

– تحديد مدة الرئيس الجمهورية بعهدتين فقط وهذه من ضمانات التداول على السلطة لأعلى منصب سياسي

– تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمي ،ورئيس الحكومة عن الجنايات والجنح التي قد يرتكبها أثناء تأدية مهامه.

– إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية بوجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وتدعيم صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء[1].

حيث يلاحظ أن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط والسبب بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وقد ميز الكثيرون بين هذه العوامل الدافعة للتحول الديمقراطي من بين العوامل الداخلية ما يسمي بالتغير في إدراك القيادة والنخب السياسية حيت تعد القيادة من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي وكذلك نجاح أو فشل التحول ، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين ، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوسيع الموارد الاقتصادية كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة ، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول ، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

ويؤكد كل من (دياموند ولينز) على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي وهذا بإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم ، يؤذي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل .

[1] حمدي عبد الرحمان حسين ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل ، مجلة السياسية الدولية ، العدد113، جويلية 1993، ص08.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي مثل:

01 تردي الشرعية السياسية للنظام

02 إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.

03 كما قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلا عن النظام السلطوي الذي استنفذ مبررات وجوده، ولم يعد قادرا على مواجهة احتجاجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية[1].

04 اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية ، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي ، والانطواء تحت لواء التجمعات الدولية المسيطرة عليها من قبل قادة التحالف الغربي[2].

05 في بعض الحالات وجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم ، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.

06 انهيار شرعية النظام السلطوي: لا شك أن أحد العوامل المسئولة عن انهيار النظم السلطوية هو حاجة هذه النظم للغرض الذي أنشئت من أجله بمعني أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة " أزمة اقتصادية ، استقطاب اجتماعي عنف سياسي " أو على العكس ، تكون قد أخفقت في تحقيق ما سعت إليه، كما يفقد النظام شرعيته بسبب التغيير في القيم المجتمعية ، إذ يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام السلطوي ، وينبغي الإشارة إلى أن مشاكل الشرعية بنسبة لنظام ما قد لا تقود بطريقة آلية إلى انهياره ، بل يسعي لمواجهة العديد من التحديات المؤسسية

[1] حمدي عبد الرحمان حسين ، نفس المرجع ، ص 10.
[2] بلقيس أحمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي.القاهرة : مكتبة مدبولي،2004،ص29.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام ، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح ، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقع منهم منتخبوهم ، بينما في ظل نظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام[1].

-الأزمة الاقتصادية:

هذه الأزمة الحادة والتي أثرت على باقي ميادين بشكل سلبي وأدت إلى عواقب وخيمة ابتداء من الثمانينات ، ويمكن إرجاع كل ذلك إلى وجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري وهذا منذ نشأة القطاعات الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال ، إذ قامت بعض المشاريع الاقتصادية على أسس غير اقتصادية ما أدى إلى خسائر مادية فادحة وسوء التسيير في الإدارة والقطاعات العمومية والموجهة من طرف الدولة مع غياب التخطيط المتكامل .

إضافة إلى ارتكاز الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط إذ يحتل حوالي 97 % من دخل الجزائر في التجارة الخارجية ويعتبر هذا الأخير من أسوأ العوامل والتي تسببت في الأزمة الاقتصادية الوطنية ، إذ انخفاض الدخل الجزائري من 13 مليار دولار سنويا إلى 07 مليارات عام 1988 ، الأمر الذي أثر وبشكل مباشر وسلبي على المواطن الجزائري وذلك أدى بدوره إلى :

-عجز الدولة : والتي كانت تستورد وبكثرة المواد الاستهلاكية والأساسية للسكان في توفير كل ذلك وغياب بعض السلع الأساسية وندرة أخرى واختفاء بعضها ليباع في السوق السوداء.

- خدمة المديونية الخارجية وارتفاعها: ولقد قدرت المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5 % من الناتج القومي الإجمالي ، ووصلت خدمتها إلى 6.343مليون دولار أي بنسبة 72.3 % من حصيلة الصادرات والسلع والخدمات.

[1] نفس المرجع ، ص 30.

– إضافة إلى انتشار ظواهر الكساد والتضخم وارتفاع معدلات البطالة : إذ وصلت إلى 01 مليون عاطل عن العمل ، تزامن كل ذلك بارتفاع نسبة السكانية إلى 03 % سنويا ما أدي إلى عجز الدولة في تلبية حاجات المجتمع.

– الفساد السياسي : والذي أصبح آلية من آليات تسيير النظام السياسي مغلق ، إذ تستخدمها النخبة الحاكمة كطريقة للحفاظ على استقرارها ومصالحها ، وبالتالي تنشر الفساد في المجتمع الجزائري وأجهزة الدولة ومؤسساتها ، الأمر الذي زاد في تعقيد أزمة اقتصادية أكثر مماكانت عليه[1].

إضافة إلى الفساد البيروقراطي وتكنوقراطي إذ وصلت معدلات ونهب المال العام إلى 25-26 مليار دولار والتي قام بها معظم المسؤولين الجزائريين والمستحوذين على القطاعات الحساسة .

– تزايد قوة المجتمع المدني:

وهو عامل يساعد على زعزعة الأنظمة السلطوية ، فعلى المستوي الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضير ، تعمل هذه التغيرات جميعا على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية ، فالعديد من الأنظمة كما أشار " دي توكفيل" هي حجر الأساس للديمقراطية ، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تآكل قدرة الحكام السلطويين على مجتمعاتهم[2]

ومن العوامل الخارجية للتحول الديمقراطي عامة ما يسمي بدور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية يمكن لنا الإشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية ، تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي في كل الدول الأخرى سواء في ذلك الدول الاشتراكية السابقة التي توصف بأنها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب

[1] أحمد طه محمد ، "التحولات الديمقراطية في العالم الثالث" ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 107، مركز الأهرام، يناير 1992 ،ص 180.

[2] عز الدين شكري ،" الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 98،، مركز الأهرام، أكتوبر 1989 ، ص109.

فقد شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة تغييرات جذرية في أنظمة الحكم والشمولية في أوروبا والاتحاد السوفيتي ، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي وهذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم الغربي.

كما تلعب المنظمات الدولية دورا في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي ، لقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية ، وهناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية مثلا: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي ،أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى ولعل وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجعت الدول الأخرى للوصول للديمقراطية ، ولقد ظهرت النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية في عام 1990 في بلغاريا ورومانيا وأيضا يلعب التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي دورا في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى[1].

فللتحول الديمقراطي في الجزائر أسباب داخلية وأسباب خارجية نجملها في الأتي:

من الأسباب الداخلية للجزائر أحداث أكتوبر التي تعد سبب داخلي والسبب المباشر لتغيير نظرة النظام ومحصلة لكل الأسباب التي سنذكرها:

01- طبيعة المجتمع الجزائري ألتعددي ولقد ظهر ذلك مع نشأة الحركة الوطنية وتطور معها ولقد أظهرت مرحلة الحزب الواحد وجود أحزاب كثيرة تعمل سرا بالإضافة إلي الصراع الذي كان دائرا داخل حزب جبهة التحرير الوطني ،الذي تمخض عنه تيارين الأول إصلاحي والثاني محافظ ،كما أن المجتمع متعدد ثقافيا (فرنسية – عربية أمازيغية)مما أدي إلي تعدد ثقافي .

[1] بلقيس أحمد منصور ،نفس المرجع السابق ، ص39.

02- السلبيات والتجاوزات التي عرفتها الأحادية الحزبية منها احتكار السلطة وتزوير الانتخابات وتهميش الإطارات ،كما سادت البيروقراطية في الإدارة وفي حزب جبهة التحرير الوطني مما أدي إلي تباعد بين الحزب والشعب ولقد تجسدت الممارسة السياسية والارتباط بالزعامات السياسية وغياب الديمقراطية الداخلية في ممارسة التشريع والتنفيذ وإعداد المشاريع والبرامج مما أحدث قطيعة بين المشاريع وبين التنفيذ الفعلي لها[1].

03- الأزمة الاقتصادية وما سببته من إختلالات في التوازنات أضف إلي ذلك تراجع الناتج القومي وأثر بشكل كبير في الميزان التجاري فلقد بلغ 2230 مليون دولار سنة .1996

04- غياب المشاركة السياسية لقد نتج عن ظاهرة شخصنه السلطة تراث سياسي استخدم في الوقت نفسه أزمة الشرعية وتصبح بذلك المشاركة السياسية أزمة عندما تأخذ جماعات جديدة للمطالبة بإشراكها في الحكم بشكل أو بأخر ،فهي ناتجة من المشاركة فإتحاد القرارات السياسية ،كما تحدث عندما لا تتوفر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في المشار[2]

[1] عمر الصديق ،أراء سياسية في بعض قضايا الأزمة ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1995،ص179
[2] نفس المرجع ، ص180.

المطلب الثالث: الانتخابات كآلية ديمقراطية للتداول على السلطة في الجزائر.

تعد الانتخابات آلية اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها، ويتدرج النظام ضمن صيرورة معقدة تهدف إلى إضفاء الطابع الشرعي على السلطة الحكومية وهي تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية لما تكون حرة ونزيهة وبصفة مستمرة ، ويكون وفقا لعملية منظمة تتسم بإجراءات قانونية ضبطها قانون الانتخابات وفق منهج متقن هو النظام الانتخابي ، حيث تعمل النظم الانتخابية على ترجمة ما يحدث في الانتخابات العامة إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب السياسية والمرشحون ، والنظام الانتخابي يضطلع بتنظيم عملية الانتخاب وتحديد الطرق والأساليب المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحد يدها فهو ينظم عملية التداول السلمي للسلطة أو البقاء فيها فهو يحول الأصوات المدلى بها في الانتخابات إلى مقاعد مخصصة للأحزاب السياسية والمرشحين الأحرار فهو يعد الدعامة الأساسية للديمقراطية وأساس الحكم فيها وهي ركيزة لكل عملية إصلاح سياسي بالدرجة الأولى والعملية الانتخابية بفضلها يتم قياس وزن الأحزاب في الساحة السياسية كلما تجددت المواعيد الانتخابية فهي بلا شك تتأرجح حسب رضا المواطنين على عمل هذه الأحزاب وبرامجها ومواقعها من قضايا معينة فتثاب أو تعاقب يوم الاقتراع هو أسلوب منتهج خاصة في الدول الرائدة في الديمقراطية[1].

01الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991.

إن إعلان الرئيس الجزائري بن جديد اللاعودة عن التجربة الديمقراطية برغم صعوباتها ، ووصوله إلى حد الاستعداد للتعايش مع حكومة معارضة يشكل مرحلة جديدة في هذه التجربة تتخطى مسألة تحول الرئيس إلى حكم

[1] روبرت دال ، عن الديمقراطية (ترجمة : أحمد أمين الجمل).القاهرة ، جمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007،ص 87.

بين الأحزاب المتصارعة إلى جعل الخيار الديمقراطي هو الخيار الوحيد ، أكد الرئيس بن جديد التزامه بالإصلاحات السياسية ، وإجراء الانتخابات التشريعية في 27 جوان 1991 بالنسبة للدور الأول يليه الدور الثاني بعد ثلاثة أسابيع ، غير أن معارضة الأحزاب لقانون رقم 91-07 أجل هذه الانتخابات إلى يوم 26 ديسمبر 1991[1].

بعد تعيين حكومة غزالي الجديدة بدأت في تقديم مشروعها بخصوص قانون الانتخابات 89-13 وتقسيم الدوائر الانتخابية ، لتدخل لجنة التشريع تعديلات على قانون الانتخابات وهو التعديل الثالث في أقل من سنتين وعلى إثر المصادقة على القانونين السابقين أصدر الرئيس بن جديد مرسوما رئاسيا يتضمن استدعاء هيئة الناخبين لإجراء الانتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر 1991 للدور الأول ، ويوم 16 جانفي للدور الثاني.

في 24 ديسمبر 1991 وفي لقائه مع الصحافة صرح الرئيس بن جديد قائلا " سأبقى في منصبي مهما كانت النتيجة ، موافق على الانتخابات الرئاسية المسبقة لكن وفق الشروط التي تبقي الدولة ثابتة ، من جهة أخرى سأبقى حتى نهاية عهدتي ، أصلا أعلنت عن إرادتي في تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة ، ولم يكن ذلك مناورة بل تطوعا مني ولكن لا يجب أن يفهم هذا بأنه تهربا من مسؤولياتي ، نظمت الانتخابات في اليوم المحدد لها وكان الفوز مرة أخرى حليف الجبهة الإسلامية .

إن هذه النتيجة أكدت الحقيقة السياسية التي أفرزتها الانتخابات المحلية السابقة أن للجبهة الإسلامية نفوذ وسمعة كبيرة في الأوساط الشعبية ،كما أحبطت تكهنات رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي الذي أكد أن البرلمان سوف يشكل من عدد كبير من الأحزاب دون أغلبية مطلقة لأي حزي معين ، وقد صرح عقب هذه النتيجة قائلا " إن المسألة ليست معرفة هل نحن في أو خارج التأسيس ، وإنما المسألة هي إعطاء نظرة على متطلبات الحياة ومستقبل البلاد ، إذن لا نبحث عن الديمقراطية من أجل الديمقراطية وإنما نريد ديمقراطية من أجل كشف حسابات وصيانة سلطة الفريق أثارت هذه النتيجة ردود أفعال وطنية ودولية ، فقد تراوحت بين اعتبار الحدث تجسيدالانهيار الديمقراطي ودعما له وبين الرفض لهذه النتيجة باعتبارها خطرا على مستقبل الدولة في الجزائر.

[1] محمد على المداح ، الجزائر بين الاسلام السياسي والتغيير الديمقراطي ، السياسية الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991، ص 20

جاء بيان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بما يلي " إن جبهة التحرير الوطني تسجل بارتياح وعي الشعب الجزائري الذي مكن من إجراء هذه الاستشارة في ظل الهدوء والأمن ، على الرغم من التناقض والقصور والتجاوزات العديدة المسجلة ، وحذرت في بيانها من عواقب توقيف المسار الانتخابي باعتباره خيارا خطيرا يهدد استقرار البلاد ، كما تضمن هذا البيان نداء من أجل الدفاع عن الجزائر المستقلة وإحباط كل محاولة ترمي إلى الانحراف والعنف اللذين يمسان بالدستور وشرعية السلطة ، وفي الجهة الموازية دعا العديد من الأحزاب إلى ضرورة وقف المسار الانتخابي وتفويت الفرصة على الجبهة الإسلامية لأن تحصل على أغلبية المقاعد في الدور الثاني ، وقد انضم إلى هذا النداء الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد الحق بن حمودة إضافة إلى نقابة المقاولين ومنظمة حقوق الإنسان ، وأصدروا بيانا مشتركا في 31 ديسمبر 1991 يدعوا فيه إلى إنقاذ الديمقراطية من الجبهة الإسلامية ، وعرفت هذه اللجنة بـ "لجنة إنقاذ الجزائر" وقاموا بمسيرات احتجاجية ترأسها عبد الحق بن حمودة بهدف سد الطريق أمام الجبهة للوصول إلى السلطة [1]، أما المؤسسة العسكرية فقد كانت غير راضية عن هذه النتيجة معتبرة أنها تشكل تهديدا كبيرا ومباشر على مصالحها ومواقعه داخل السلطة ،ولذلك فقد صرح اللواء خالد نزار وزير الدفاع آنذاك " أن الانتخابات التشريعية النظيفة والنزيهة التي شاءها رئيس الحكومة قد فتحت المجال لتزوير عام من قبل الجبهة التي كانت تضع اليد على أغلبية البلديات ، وذلك عن طريق التلاعب باللوائح الانتخابية وبتوزيع مكاتب الاقتراع على هواها ، والوصول إلى صناديق الاقتراع بدون أية عقبة لكي يجعلوا تلك الصناديق تعي النتائج التي كانوا يريدونها ، أما الحركات ذات التوجه الإسلامي كحركة النهضة الإسلامية وحركة الأمة التي يتزعمها بن يوسف بن خدة ، وحركة حماس فدعت إلى مساندة الخيار الإسلامي وعبرت عن ارتياحها لما أفرزته الانتخابات التشريعية في دورها الأول.

أما بعض الدول العربية الإسلامية فقد عبرت عن ارتياحها الكبير لما حققه الاتجاه الإسلامي ، وبالنسبة لموقف الدول الغربية ساده التخوف من ظهور التيار الإسلامي في الجزائر وهذا ما اعتبرته هذه الدول تهديدا لاستقرار منطقة المغرب العربي والبلدان المتوسطية[2].

[1] محمد على المداح ،نفس المرجع، ص 24.
[2] نبيل عبد الفتاح ، الأزمة الجزائرية ، المكونات والصراعات والمسارات (السياسية والدولة)، العدد 108، أفريل 1992 ،ص45.

ولعل هذه النتيجة الحاسمة كانت وراء تداعي لمكونات الأزمة البنائية ، وفضلا عن الهواجس المستقبلية ومواقع كافة الجماعات أو القوى في بناء القوة الذي تتم إعادة صياغتها من خلال الآليات الانتخابية والبيروقراطية ، وأن ثمة شرعية قائمة على أساس اجتماعي ثقافي ومؤسسي في شكل جديد في طريقها للتشكيل والتبلور ، وهو الأمر الذي شكل ضغوطا عديدة على المؤسسة العسكرية – المدنية في الجزائر للمساعدة بالتحرك الانقلابي أمام ضغط وسائل الإعلام الدولية من جهة ، ومعارضي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة ثانية ، وتصعيد هذه الأخيرة من لهجتها ضد خصومها داخل جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية من جهة ثالثة ، وأدى إلى ضغط نفسي في صفوف المواطنين الذين بدؤوا يشعرون بخطر يهدد استقرارهم ، وهو ما دفعهم للقيام بمسيرة في 02 جانفي 1992 سميت " بمظاهرة من أجل الديمقراطية " ، عبروا فيها عن استيائهم من الوضع الذي أصبحوا يعيشون ، هذه المظاهرة التي دعا إليها حزب القوى الاشتراكية وشاركت فيها العديد من الأحزاب الأخرى وهذا ما عبر بصفة واضحة عن حدوث انزلاق خطير في مسار التعددية السياسية يم كن أن يمس بالوحدة الوطنية في ظل هذه الأوضاع ، فلجأ الرئيس بن جديد الجميع بإعلان استقالته يوم 11 جانفي 1992 وأعلن يومها عن حله للبرلمان- المجلس الشعبي الوطني – في 04 جانفي 1992 وجدت الجزائر نفسها تعيش فراغا دستوريا ، فدستور 1989 ينص على أنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو موته يتولى رئاسة الدولة رئيس المجلس الشعبي الوطني لمدة 45 يوما تجري بعدها انتخابات رئاسية ، إلا أن المجلس الشعبي الوطني تم حله ولم يعد هناك من يعوض رئيس الجمهورية حتى إجراء الانتخابات الرئاسية . على اثر ذلك طلب رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي من الجيش الشعبي الوطني اتخاذ الترتيبات الضرورية للحفاظ على الأمن العمومي ومؤسسات الجمهورية ، ليجتمع بذلك المجلس الأعلى للأمن ويقرر بالإجماع ، حسب ما جاء في بيان استحالة مواصلة المسار الانتخابي ، لتوضع بذلك نقطة النهاية للعملية الديمقراطية التي كانت ضمن حسابات زعامات وتيارات يكمن أن تفعل كل شيء لمنع التداول على السلطة وتحقيق الإرادة الشعبية.

02 – الانتخابات الرئاسية16 أفريل 1995 :

على الرغم من كل المظاهر الخارجية للحياة السياسية أثناء الفترة الأولي من المرحلة الانتقالية ،إلا إن أزمة الشرعية مازالت مستمرة وقائمة "وأدى فشل النظام في محاولاته لإيجاد الشرعية خارج الإرادة الشعبية "المصادرة" المعبر عنها

بالانتخابات الحرة والنزيهة إلى عقدة الخوف من كل موقف معارض ومن رأي مخالف أو حتى مختلف بدأ الرئيس زروال مشاوراته مع بعض الشخصيات البارزة تارة والأحزاب تارة أخرى ، ففي 01 فيفري 1995 بدأت اللقاءات الأولي للانتخابات بحضور 28 شخصية وفي 02 مارس 1995 استؤنفت المشاورات الثنائية مع الأحزاب والمنظمات أثار إعلان الرئاسة عن تنظيم انتخابات في هذه الفترة مخاوف عديدة واعتبرها البعض مجرد حفل كبير لإضفاء الشرعية على الحكم وترسيم سياسة الإقصاء والتحجيم للتيار الإسلامي، وتغذية فلسفة القطيعة مع من خالف رؤيتها في معالجة الأزمة ، ومحاولة تغيير الخارطة السياسية التي أفرزتها انتخابات 1991 قرر النظام الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية رافضا التعامل مع المعارضة[1].

وقد رأت المعارضة أن مشاركتها في هذه الانتخابات هو اعتراف منها بشرعية ومصداقية السلطة والنظام ، وهذا ما يساعد السلطة الفعلية على أن تستحوذ على السلطة وعلى ما هو سياسي بعيدا عن المراقبة والمحاسبة كما رفضت الأحزاب العلمانية فكرة الانتخابات الرئاسية ما لم يعدل الدستور وتقلص صلاحيات رئيس الجمهورية .

إن الانتخابات عامل من أهم عوامل الاستقرار لأنها الأداة الأم في اختيار حكامها وممثليها ، وهي ضمانتها من التعسف والاستبداد والاحتكارات المختلفة ،كما أنها الشاهد على أن الدولة دولة مؤسسات لا دولة أفراد ، ولهذا فقد تكون هذه الانتخابات مفتاحا لحل الأزمة إذا ما كانت انتخابات تعددية نزيهة ، تفرز رئيسا شرعيا بأغلبية تمكنه من استخدام سلطاته الشرعية .

حيث كانت الظروف مواتية لإجراء هذه الانتخابات ، لكن هذا ما لا يخدم الأحزاب السياسية إذا ما علمنا أنها مجمدة بفعل القوانين وهذا ما يضعف من فعاليتها ، ويدعم فرصة النظام في دعم مرشحه ، لكن إبعاد الجبهات الثلاث عن هذه الانتخابات ليس في صالح السلطة ، حيث تكون شرعية هذه الأخيرة محل شك حتى وإن كانت هذه

[1] علي خليفة الكوري،الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،2009،ص10-11.

الانتخابات شرعية ونزيهة ، فالانتخابات ليست عملية تقنية تقوم بها السلطة بمساعدة الإدارة ، وإنما هي عملية مشاركة سياسية تسعى إلى إيجاد القائد الشرعي في ظل منافسة حرة تعددية تعكس توجهات الشعب واختياراته[1].

شارك في الانتخابات أربعة مرشحين ، لكن المنافسة الحقيقية كانت بين اثنين "الرئيس زروال والشيخ محفوظ نحناح" الأمر الذي ساعد الأحزاب التي قاطعت الانتخابات على التدليل للرأي العام الوطني والدولي ومن هذا المنظور لا بد أن تخرج من دائرة منطق التداول على السلطة بواسطة القوة إلى منطق التداول على السلطة عن طريق الحجة ، أي أن تمارس السلطة بواسطة أداة الشرعية وهي الشعب ، لا أن تمارس السلطة بواسطة أداة السلطة وهي القوة ، وهذا ما كان فعلا بعد فوز المرشح (الحر) ليامين زروال وفرض منطق التداول على السلطة بواسطة الانتخابات وإن كان هناك من يرى أن النتائج الحقيقية لم تكن كذالك.

02 – الانتخابات الرئاسية 15 أفريل 1999:

تعد الانتخابات الرئاسية في الجزائر حدثا غير معتاد لارتباطها عضويا بالإرادات الحقيقية التي ترسم المسار السياسي للجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، ودعوة الشعب الجزائري للمشاركة في هذه الانتخابات هو من قبيل الإيحاء بأن الشعب هو لاعب مهم في العملية الانتخابية ، فيما هو لا يقدم ولا يؤخر في تنصيب الرئيس الجزائري الذي سيتربع على كرسي الرئاسة.

ما إن أعلن الرئيس زروال عن نيته في تقليص عهدته حتى استنفرت الأحزاب مناضليها من أجل التحضير لخوض المعركة الانتخابية القادمة ، وبمجرد الإعلان عن فتح باب الترشح للرئاسة قدم أكثر من 28 مرشحا ملفاتهم للدوائر المعنية ليبث فيها المجلس الدستوري لاحقا ، وليصدر قراره بشأن من يحق لهم الترشيح وأجاز المجلس سبعة منهم (عبد العزيز بوتفليقة ، مولود حمروش ، مقداد سيفيي ، أحمد طالب الابراهيمي ، حسين آيت أحمد ، يوسف الخطيب ، سعد عبد الله جاب الله[2] .

[1] عبد الله جاب الله ، الازمة السياسية في الجزائر نقاط على الحروف. الجزائر، دار الأمة ، ط1 ،1999 ، ص156.
[2] رياض صيداوي ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ، المستقبل العربي ، العدد 245 ، جويلية 1999 ، ص212.

وكان الرئيس زروال قد أعلن في 16 يناير 1999 أنه سيلتزم بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذلك لكي يطمئن من يخشون تأثير الجيش على مجريات هذه الانتخابات ، كما أعلن رئيس الحكومة آنذاك إسماعيل حمداني أن حكومته ستضمن الحياد المطلق لجهاز الإدارة في ظل احترام كامل للقانون وضمان شروط المصداقية والنزاهة ، واعتبر أن هذه الانتخابات تعد حدا مشتركا للحكم والقوى السياسية في البلاد كما أعلن الرئيس زروال يوم 26 يناير 1999 أنه سيجري تعديلا وزاريا في الأيام القليلة القادمة .

انطلقت اللقاءات مع مسؤولي الأحزاب السياسية يوم 30 سبتمبر 1998 بمقر رئاسة الجمهورية ، فجمع مسؤولي الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الشعبي الوطني ليستقبل يوم 04 أكتوبر 1998 أعضاء مجلس الأمة ، كما استقبل يوم 07 أكتوبر من نفس السنة مسؤولي الأحزاب غير الممثلة في المجلس الشعبي الوطني ما عدا التحالف الوطني الجمهوري وحزب التجديد الجزائري اللذان غابا عن هذا اللقاء ، وقد انتهت هذه اللقاءات إلى إنشاء لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية يوم 13 ديسمبر 1998 وعهدت برئاستها لمحمد يجاوي.

لعل أهم حدث في هذه الانتخابات هو ترشيح عبد العزيز بوتفليقة ودخوله المعركة الانتخابية في مواجهة المرشحين الستة الآخرين ، وقد أثار ترشيح بوتفلقة قلقا لم يحظ به مرشح آخر ، وإحداث انشقاقات في صفوف الأحزاب السياسية ، كما حدث في جبهة التحرير الوطني ، والتي اعتبرت بوتفليقة كمرشح إجماع وطني ودب الخلاف في صفوف الحزب بين عدد من أبرز قياداته وزعاماته التاريخية ، التجمع الوطني الديمقراطي رفض أمينه العام الطاهر بن بعبيش تزكية بوتفليقة كمرشح إجماع وطني ، مما أدى إلى عزله وتعيين أحمد أويحي مكانه ، أما حركة النهضة فقد استقال زعيمها جاب الله وأسس حزبا جديدا باسم حركة الإصلاح الوطني ، والذي لم يرضي بتزكية بوتفليقة من طرف مجلس شورى الحزب.

وهكذا أصبح الطريق ممهدا لكي يدخل بوتفليقة حلبة الصراع ، وقد شاع بين المرشحين أن عبد العزيز بوتفليقة هو مرشح الجيش حيث" جاءت حاجة الجيش إلى رئيس مدني يتحمل مسؤولية خطة سياسية لحل الأزمة الأمنية والسياسية فكان عبد العزيز بوتفليقة هو مرشح ما عرف بالإجماع الوطني ظاهرا ، ولكنه في الباطن إجماع لما كانت

القيادة العسكرية قد اتفقت عليه وقررته ، وهذا ما اعتبر المرشحون الستة قفزا على قواعد الديمقراطية وحسما مسبقا لنتائج الانتخابات التي من المفروض أن تكون حرة ونزيهة[1].

كانت الطبقة السياسية تتخوف من التلاعب بأصوات الجالية الجزائرية ، حيث بقيت الصناديق الانتخابية ثلاثة أيام في مقر القنصليات الجزائرية في الخارج قبل فرزها وكذلك الأمر بالنسبة لأصوات الجيش وأعوان الأمن "وقد أصدر المرشحون الستة يوم 13 أفريل 1999 بيانا مشتركا شككوا في نظامية ونزاهة هذه الانتخابات ، كما طالبوا بإلغاء نتائج الاقتراع المتعلقة بهذه المكاتب ، كما طالبوا بجلسة لقاء مع الرئيس الجمهورية ليامين زروال وقد رفض الرئيس استقبالهم ، كما رفض السماع لهم عن وجود اختراقات خطيرة في صيرورة العملية الانتخابية ، حيث اعتبر أن الجلسة المطلوبة بلا موضوع على اعتبار أن المرشحين يتمتعون بكافة الوسائل التي يحددها القانون للدفاع عن حقوقهم.

وبعد أن أدرك المرشحون الستة أن هناك قرار من المؤسسة العسكرية بإيصال عبد العزيز بوتفليقة إلى الرئاسة قرروا بشكل جماعي الانسحاب من هذه الانتخابات يوم 14 أفريل 1999 في بيان لم يعترفوا فيه بشرعية النتائج التي ستسفر عليها هذه الانتخابات ، وقد أصدر المنسحبون الستة بيانا جاء فيه :

بعد تجاهل الرئاسة لمسعانا المشترك الوارد في بيان 13 أفريل

- نسجل إصرار السلطة على نكران حق المواطنين في تقرير مصيرهم واختيار رئيسهم.

- نؤكد أن الالتزامات التي تعهد بها كل من رئيس الجمهورية وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي لضمان تنظيم انتخابات حرة وشفافة لم تتجسد ميدانيا.

- نقرر انسحابنا الجماعي من الانتخابات الرئاسية الجارية وعدم الاعتراف بشرعية نتائجها.

- نقرر استمرار العمل التنسيقي فيما بيننا لمواجهة كل المستجدات[2].

[1] رياض صيداوي ، نفس المرجع ، ص 213.
[2] رياض صيداوي ، نفس المرجع السابق، ص215.

توجه الرئيس زروال في أمسية الانتخابات بخطاب إلى الأمة اعتبر فيه انسحاب المرشحين الجماعي إخلالا بواجباتهم ، وأصر على الإبقاء على الترشيحات الأخرى. وسط هذه الأجواء انطلقت الانتخابات الرئاسية يوم 15 أفريل 1999 ، ولم تتأخر وزارة الداخلية في الإعلان عن نتائجها ، كما تأخر المجلس الدستوري في الإقرار بنواهتها في الوقت الذي حولت فيه السلطة يوم فوز الرئيس بوتفليقة إلى يوم وطني ، فإن المنسحبين الستة دعوا إلى تنظيم مسيرات احتجاجية ، لكن قوات الأمن منعتهم ، وهذا ما أعتبر المنسحبون أن الرئيس جاء مفتقدا للشرعية لأن هذه الانتخابات تحولت من تعددية إلى مجرد استفتاء لا أكثر.

فتحت انتخابات 15 أفريل 1999 الباب أمام المعارضة للتشكيك في شرعية النظام السياسي والسلطة الأمر الذي أدى إلى إضعاف الرئيس بوتفليقة الذي لم يجد بديلا عن المضي في سياسته ، وبذلك فقد شكلت مسألة الشرعية في هذه الفترة بالذات أهم المسائل التي استغلها العديد من الأطراف في مواجهة السلطة ، وتعبئة الجماهير ضدها .

بالرغم من أن الرئيس بوتفليقة استطاع أن يتحصل على عدد الأصوات التي يمكن أن تمنحه الشرعية إلا أن هذا الأمر ظل نسبيا وبقي الرئيس الجديد منقوص الشرعية التي بقيت محل شك من طرف الأحزاب السياسية وحتى لدى بعض الأطراف الخارجية.

أدرك الشعب الجزائري أن الأزمة التي تعاني منها الجزائر لا يمكن أن تخرج منها إلا من خلال العودة السريعة والجدية إلى المسار الانتخابي ، وإصباغ السلطة بالشرعية الشعبية التي طالما افتقدتها مدة من الزمن ، لهذا فلا دعوات المقاطعة ولا الانسحاب للمرشحين استطاع أن يمنع الشعب عن التوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بصوته[1] .

فانسحاب المرشحين من هذه الانتخابات خلق ما يسمي بعدم التداول على السلطة فغياب المنافسة تؤدي بالضرورة إلى الفشل ومسك زمام السلطة من طرف شخص واحد يعني لا مجال للتداول فيما بينهم.

[1] عبد الرزاق مقري ، التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية.الجزائر : دار الخلدونية ، 2008، ص89.

03 – الانتخابات التشريعية 2002.

جاءت هذه الانتخابات التشريعية 2002 في ظل تطورات معتبرة في الساحة السياسية منها :

هيمنة رئيس الجمهورية على الساحة السياسية بكثرة تنقلاته لمختلف ولايات القطر وخارج البلد وتدخلاته التلفزيونية المتواصلة ومبادراته السياسية الوئام المدني ، دسترة اللغة الأمازيغية والمشاريع الاقتصادية التي أطلقها تحسن محسوس في الأوضاع الأمنية .

صعود جبهة التحرير الوطني للواجهة السياسية بواسطة الدعم الكبير الممنوح لها من قبل رئيس الجمهورية الذي قرب إليه علي بن فليس الأمين العام للحزب فجعله رئيسا للحكومة بدل أحمد أويحي رغم هذا الأخير حصل على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني ، تطورات خطيرة في منطقة القبائل ابتداء من 2001 ومشادات متواصلة بين الشباب والأجهزة الأمنية خاصة الدرك الوطني وبروز تيار سياسي جديد " حركة العروس" أحرج الأحزاب الموجودة في المنطقة جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، حصول انقسام كبير داخل حركة النهضة التي غادرها رئيسها على إثر خلافات حادة بينه وبين طاقمه القيادي وتأسيسه لحزب جديد هو حركة الإصلاح الوطني[1].

نتائج الانتخابات التشريعية لسنة2002 .

عدد الناخبين المسجلين	17.951.000
عدد المصوتين	7.410.000
نسبة المشاركة	% 46
عدد الأصوات الملغاة	876.000

[1] نفس المرجع ،ص90.

جدول نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002

الترتيب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني – الحزب الحاكم.	2632705	35.52%	199
التجمع الوطني الديمقراطي –الحزب الحاكم	630241	% 8.50	48
حركة الإصلاح الوطني	746884	%10.08	43
حركة مجتمع السلم	573801	%7.74	38
الأحرار –المستقلين	789495	%10.65	29
الجبهة الوطنية الجزائرية	234530	3.16%	08
حزب العمال	355405	%4.80	21
حركة النهضة	265495	%3.58	01
حزب التجديد الجزائري	162308	%2.19	01
حركة الوفاق الوطني	139919	%0.18	01

المصدر : وزارة الداخلية لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وكتفسير لنتائج الانتخابات التشريعية 2002 يلاحظ:

المشاركة الضئيلة للناخبين وكثرة الأصوات الملغاة قرابة مليون صوت وقد فسر هذا التصرف من الناخبين بعدم قناعة كثير من المواطنين الجزائريين بجدوى الانتخابات في التغيير وتحقيق طموحاتهم في ظل استمرار معاناتهم رغم الوفرة المالية التي يعرفها البلاد ولنظرتهم السلبية للبرلمان والأحزاب والنواب الجزائريين ، ولحكمهم القاسي بشكل أساسي على إرادة السلطة في القبول بإمكانية التغيير والتداول على السلطة عن طريق الانتخاب[1] .

04 – الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004.

[1] عبد الرزاق مقري ، نفس المرجع ، ص92.

تكاد تجمع التحليلات التي تناولت الشأن الجزائري على أن الأزمة التي شاهد ها البلاد منذ أكثر من 10 سنوات تحمل طابعا سياسيا بحثا ، رغم تأكيد النظام الحاكم أن سبب التوتر يأخذ أبعاد ا ومنحنيات أخرى قد يكون فيها العامل السياسي جزءا بسيطا من الأزمة بشكل عام إن الثقة هي الرأسمال الاجتماعي الذي يجب إفراغ الجهد الجماعي في سبيل إعادة بنائه من جديد وتعد هذه الخطوة هي البداية الصحيحة لوضع أسس الحكم الراشد فإعادة بناء الثقة بالتوازي معها جسور الشرعية والمصداقية بين الدولة والمواطن أو بين السلطة والمجتمع ، وعملت كل الأطراف المتنافسة في هذه الاستحقاقات على محاولة كسب ثقة الجماهير من أجل ضمان الفوز.

طرحت هذه الانتخابات العديد من التحديات سواء بالنسبة للسلطة التي تريد الاستمرار في تطبيق مشروعها ، وترى في استمرار نظام الحكم الحالي أفضل طريق للحفاظ على مصالحها ، أو بالنسبة للأحزاب الطامحة للتغيير في هرم السلطة ، وفي طبيعة نظام الحكم وأقطابه ، أو بالنسبة كذلك لأقطاب النظام في حد ذاته، فالسلطة تبقي متهمة بأعمال التزوير وهي تعمل على تحسين أدائها وتأكيدها على شفافية الانتخابات ، ومن جهتها الأحزاب وخاصة المشاركة تمارس ضغوطا على السلطة من أجل تغيير قانون الانتخابات والمطالبة بحياد المؤسسة العسكرية ، وتمكين الشعب من اختيار حكامه بكل حرية[1] .

إن التحالفات الحزبية في الدول العربية أداة لتسكين الواقع وقمع الحراك والناس فهي

لا تعد كونها أحزابا للأغلبية المستمرة التي بنت نسقها السياسي والوظيفي على أساس دعم اختيارات المؤسسة القائمة في كل مواقفها ، وأحزاب المعارضة المشاركة في المسار الانتخابي تجد نفسها في حالة تهميش فعلي ، إذ أن انخراطها في العمل المؤسساتي يوازيه ارتباط التوازنات السياسية للنظام بوجود أحزاب موالية للحكم ، وهو ما يجعل المسار الانتخابي مرتهنا بضوابط تتجاوز النصوص والضمانات السياسية المعلنة لتجد دلالتها العميقة في حقيقة السلطة، حيث يتهم التحالف السياسي بأنه بدعة سياسية جزائرية لكون التحالف بشكله الحالي وفي الظروف التي تعيشها الجزائر، منذ قرابة عشريتين يكرس الإقصاء وإحكام الغلق السياسي ليس إلا.

[1] علي خليفة الكوري ، نفس المرجع السابق ، ص13.

لا يذكر تاريخ التحالف الرئاسي أنه على طريق تأييد أي مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان ، والسبب يرجع بعد معاينة كل محطات هذا التكتل الذي ولد في فيفري2004 ، أنه جاء لمواجهة تكتل قاده بن فليس أمين عام الأفالان السابق ، بمساندة الأرسيدي وحركة الإصلاح الوطني بقيادة رئيسها السابق عبد الله جاب الله وفي المرة الوحيدة التي أبدى التحالف الرئاسي تعاونا محتشما مع المعارضة كانت حول مقترح قانون الاستعمار الذي تبلورت نواته الأولى عند التيار الإسلامي ممثلة بحركتي الإصلاح الوطني والنهضة ، قبل أن تتلقفه الأفالان بعد تنسيقات على مستوى نوابها ولتمرير هذا المقترح الذي يأتي متساو يمع سعي الجزائر توظيف ماضي فرنسا الاستعمارية طمعا في تغيير باريس سياستها تجاهها [1].

اهتدى رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد لعزيز زياري بعد تلقيه الضوء الأخضر من السلطة إلى إصدار فتوى تشترط تمرير المقترح بتوافر إجماع كافة الأحزاب الموجودة في البرلمان ولأن الغلق هو السمة الغالبة على المشهد السياسي الوطني ، فلم تجد المعارضة سوى الاستسلام أمام حائط الصد التي بنته السلطة بإحكام داخل البرلمان وغيرها مما دفع بالعديد من السياسيين إلى اتهام السلطة بترسيخ الاستبداد مستعينة بالتحالف الرئاسي الذي لا تجمع بين مكونات الثلاثة أية عناصر مشتركة.

05- الانتخابات التشريعية 17 ماي 2007.

تعد الانتخابات التي جرت في 17 ماي 2007 رابع انتخابات تشريعية تعددية عرفتها الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية والحزبية ، وقد جاءت هذه الانتخابات بعد مجهودات كبيرة بذلتها السلطة والنظام من أجل إعادة المصداقية لمؤسساتها السياسية والدستورية وكذا ثقة الجماهير الشعبية مجددا ، بما يعني السعي الجاد من أجل العودة إلى الشرعية[2].

[1] بوحنية قوي(وأخرون) ، الانتخابات والتحول الديمقراطي العربي في التجربة الجزائرية. عمان: دار الراية االنشر والتوزيع، 2011،ص143.
[2] بوحنية قوي(وأخرون)، نفس المرجع ، ص 144.

وتحسبا لهذا الموعد طالبت العديد من الأحزاب السياسية بتعديل قانون الانتخابات المعدل في عام 2003 ، وكذا تعديل قانوني البلدية والولاية قبل موعد هذه الاستحقاقات، معتبرة ذلك شرطا موضوعيا لإنجاح هذه العملية وجعلها شفافة ونزيهة بما يعطيها المصداقية في مواجهة جميع الأطراف ، وقد تم إعداد مسودة من المقترحات لهذا الغرض ، ومن ذلك الإشراف القضائي على الانتخابات ، وبرمجة القوائم الانتخابية بالإعلام الآلي على المستوى الوطني بمعلومات تفصيلية ، فتح مكاتب التصويت للمراقبين بدون تحديد العدد ولا الصفة ، كما طالبت الأحزاب السياسية بتطهير القوائم الانتخابية وتقنين إجراءات حماية إرادة الشعب في ممثليه عن طريق التشديد في الرقابة ضد التزوير ، وعدم تمييع اللجان السياسية لمراقبة الانتخابات ، وإيلائها الدور الرقابي الفعلي وليس السياسي فحسب وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى احترام الإرادة الشعبية المعبر عنها حقيقة في صناديق الاقتراع ، وتجنب عمليات التزوير والمتاجرة بأصوات الشعب كما حدث في استحقاقات 1997 و2002 سابقا.

بدأت بوادر الخلافات السياسية تطفو إلى السطح بين السلطة والأحزاب السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات والتي تمحورت خاصة حول تحديد تاريخ هذا الاستحقاق الانتخابي ، وعن طبيعة التعديلات المراد إدخالها على قانون الانتخابات الذي سيؤطر العملية ، وعلى شكل الحكومة التي ستشرف عليها ، والتي يرى فيها أبو جرة سلطاني لا بد أن تكون حكومة تكنوقراطية محايدة لضمان عدم تزييف حقيقة التمثيل السياسي في البلاد[1]

لم تتوقف الأحزاب عند حدود طرح شروطها حول الضمانات المطلوب توفيرها من قبل السلطة في المواعيد الانتخابية المبرمجة في عام 2007 ، بل هددت باحتمال مقاطعتها على غرار ما لوح به زعيم حركة الإصلاح الوطني ، وما ذهب إليه سعيد سعدي الذي ربط مشاركة حزبه بمدى التوصل لرؤية سياسية واضحة وضمان نزاهة الانتخابات ، أما عن مشاركة عناصر من الجبهة الإسلامية ، فقد سعت بعض القيادات للمشاركة في هذه الانتخابات ، وذلك إما بالدخول في قوائم مستقلة و بالانطواء تحت لواء أحزاب متعددة ذات بعد عربي إسلامي ، وهو ما أعلن عنه كل من رابح كبير ومداني مزراق ، لكن جاء قرار السلطة بمنعهم من المشاركة في هذه العملية ، وهذا ما يعني أن هذا الملف

[1] عبد الحميد مهري ، لماذا لم أنتخب، الخبر اليومي ، السنة 17، العدد 5016، 19 ماي 2003، ص29.

مازال متواصلا ، وان السلطة مازالت متخوفة من نتائج إشراك الإنقاذيين في الحياة السياسية ، وموازاة مع تراجع مشاركة العديد من الأحزاب السياسية في هذه الاستحقاقات بسبب منع وزارة الداخلية دخول التشكيلات السياسية التي لم تعقد مؤتمراتها ، سجلت القوائم الحرة مستويات قياسية وبالشكل الذي يجعلها من حيث العدد بديلا للطبقة السياسية ، هذه الإجراءات ترى فيها الطبقة السياسية سعيا من السلطة لضرب مصداقية الأحزاب السياسية من منطق أنها غير متجدرة وتفتقد إلى روافد في المجتمع الجزائري ، ولذلك كان لا بد من إعطاء فرصة لكل المواطنين للدخول في الحياة السياسية الوطنية ، جرت الانتخابات التشريعية في 17 ماي 2007 في جو من الهدوء والأمن غير أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض التجاوزات والمخالفات أعلن عنها السيد سعيد بو الشعير رئيس اللجنة السياسية المستقلة لمراقبة الانتخابات [1]، ليعلن فيما بعد أن هذه المخالفات والتجاوزات تم تداركها في حينها ، الأمر الذي جعلها عديمة الفعالية ولم تؤثر في سير العملية الانتخابية ، وجاءت النتائج مغايرة تماما لنتائج الانتخابات التشريعية التي سبقتها حيث عرفت نسبة المشاركة تدانيا كبيرا وصل إلى 36.51% ،وهذا الرقم منخفض مقارنة بتشريعات 2002 و 1997 ، كما أسفرت هذه النتائج على فوز 23 حزبا سياسيا بنسب متفاوتة وهذا ما يجعل البرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات أكثر تنوعا وتمثيلا لمختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، أمام تدني نسبة المشاركة بتراجع في نسبة المشاركة بتراجع ثقة الشعب الجزائري في ممثليه المنتخبين ، والذي يرى أنهم يسعون للمتاجرة بأصواته عوض السعي الجاد من أجل خدمته وتمثيله والدفع عن مصالحه ، والسعي لتحقيق مطالبه وتطلعاته ، هذه المواقف توحي بتراجع كبير في شرعية السلطة وعدم فعالية العماليات الانتخابية كمصدر رئيس في اكتساب صفة الشرعية الشعبية ، كما تدل على أن الانتخابات في الجزائر ليست آلية ضمان للتداول على السلطة.

وفي مقابل ذلك فقد بررت السلطة هذا التراجع في نسبة المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية بأن المواطن الجزائري أصبح أكثر تفتحا وتشبعا بالثقافة السياسية ، وبذلك أصبح يطالب الأحزاب السياسية والطبقة السياسية بأشياء أكثر جدية وكذلك أطروحات تتماشي أكثر مع التغييرات والتطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي ، وبذلك فإن هذه النسبة لا تضر بمصداقية البرلمان المنبثق عن هذه العملية ، خاصة إذا ما قورنت هذه النسبة مع ما

[1] عبد الحميد مهري ، نفس المرجع ، ص 28

هو موجود في الدول الغربية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت أحسن مشاركة فيها نسبة 40%و كذلك إيطاليا التي لا تتعدى هذه النسبة 31% إن المشاركة في الانتخابات جد مهمة على اعتبار أنها المقياس الرئيسي الذي تقاس به شرعية السلطة والنظام الحاكمين أو المنبثقين عنها ، وبذلك فإن التراجع الكبير في نسبة المشاركة السياسية في العماليات الانتخابية يضر بشرعيتهما ، وكذلك بمدى قدرتهما على العمل السياسي المستقبلي ، في ظل غياب المصداقية الكافية لممارسة هذه المسؤولية السياسية ، وبذلك تبقى السلطة فاقدة لمقومات البقاء والاستمرار ، حتى وإن استطاعت أن تبقى في الحكم لمدة معتبرة وتبقى السلطة المنبثقة عن انتخابات 17 ماي 2007 فاقدة أو منقوصة الشرعية بما يجعلها غير قادرة على العمل التشريعي المستقبل والفعال في ظل غياب الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، حيث تبقى الأولى خاضعة للثانية ولهذا أطلق عليها البعض اسم " الحكومة البرلمانية " أو " البرلمان الحكومي"[1].

إن الانتخابات الجزائر جرت في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت عهدته القانونية (تجرى الانتخابات البرلمانية في الجزائر كل خمس سنوات) ، ولكنها تزامنت مع موجة من الربيع العربي وسقوط حكم بن علي في تونس ، ودفعت هذه الأوضاع الاقليمة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد .

إن فوز جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد التي تقدر بـ 208 مقعد من أصل 462 مقعدا ، أي بمعني 45% من مقاعد مجلس الشعب ، ولكن من ناحية أخرى ، فإن لهذه النتائج قدرا من مطابقة الواقع في هيكلتها ، أي أنه ليس من المستبعد أن تكون جبهة التحرير الوطني قد حلت المرتبة الأولى ولكن ليس بهذا العدد الكبير من المقاعد الذي يبدو غير واقعي ، بالفعل ما زال التيار الوطني الذي يمثله حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ، يحظي بوجود قوي في المجتمع الجزائري في وسط جيل الثورة .

[1] عبد الحميد مهري ، نفس المرجع السابق ، ص 30.

فاحتكار السلطة من قبل جبهة التحرير الوطني الحزب الفائز يخلق ما يسمي بعدم التداول السلمي على السلطة فالوصول إلى السلطة بطرق شرعية أو غير شرعية هذا يدل على عدم التخلي عن مسك زمام السلطة وهذه النتيجة هي أن القاعدة الشعبية للتحالف الرئاسي وللنظام الرئاسي الذي أفرزه فوز هذا الحزب.

يجب أن يكون الهدف الأول والأخير للنظام والسلطة ومختلف الفعاليات السياسية والمدنية بما فيها المواطنين هو وضع السلطة موضع التداول السلمي ، بشكل يسمح بانتقال من نخبة إلى نخبة أخرى ، ومن حزب إلى حزب آخر ومن تيار سياسي إلى تيار سياسي جديد وفقا لأطر شرعية ولعمليات سياسية سلمية ، ومبادئ ديمقراطية مشاركتيه ، هذا التداول الذي يعد الأسلوب الأمثل لحيازة الشرعية في ضوء ما تعرفه عملية تداول السلطة هذه من مكاسب سياسية واجتماعية تعود على المجتمع وعلى مختلف عناصر النظام بالفائدة تجعلها تتجه دائما نحو تدعيم النظام والسلطة الحاكمة الشرعية ومنحها الثقة الكافية لممارسة حق الحكم[1].

06- الانتخابات التشريعية 2012.

لقد أفرزت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر ، نتائج قد تبدو مفاجأة وغير واقعية للبعض ، وخاصة بالنسبة إلى الأحزاب التي شاركت في تلك الانتخابات ولكنها ليست كذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عددا من العوامل ، وقبل الشروع في تحليل هذه العوامل لا بد أولا من عرض النتائج الرسمية المفضلة للانتخابات التشريعية التي أجريت في ماي2011[2].

[1] علي خليفة الكوري ، نفس المرجع السابق ، ص20.
[2] عبد الرزاق مقري ، نفس المرجع السابق ، ص98.

النتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات 10 ماي 2012.

عدد الناخبين المسجلين	21645841
عدد الناخبين الذين صوتوا	9339026
نسبة المشاركة	% 43.14
عدد الأصوات المعبر عنها (الصحيحة)	7634979
عدد الأصوات الملغاة	1704047
نسبة الأصوات المعبر عنها /عدد الناخبين	% 35.27
نسبة الأصوات المعبر عنها /عدد السكان	%20

لقد جرت في الجزائر في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت عهدته القانونية (تجري الانتخابات البرلمانية في الجزائر كل خمس سنوات) ولكنها تزامنت مع موجة الربيع العربي وسقوط حكم بن علي ، دفعت هذه الأوضاع الإقليمية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد.

نستخلص مما سبق مسارين لمستقبل العملية الانتخابية في الجزائر .

الحالة الأولي: وجود دينامكية في الحياة السياسية خلال الأعوام الخمسة القادمة فإن معدل التعبئة سيزداد في صفوف الأحزاب التي تحدث هذه الدينامكية .

الحالة الثانية : فإنها تشير إلى عدم وجود دينامكية وحراك سياسي واستمرار الخطاب السياسي النمطي والأحادي وإلغاء التدريجي لمفهوم الطبقة السياسية وتحويل البرلمان إلى إلية للمصادقة على الأوامر الرئاسية في هذه الحالة على الشعب الجزائري إما أن يختار في البرلمان القادم بشرط حدوث انتخابات شفافة ونزيهة .

وتعتبر الانتخابات الوسيلة المعتادة التي تضع حق ممارسة السلطة موضع الاختيار والتي يتم عنها ما يسمي بالتداول السلمي على السلطة السياسية في النظام الديمقراطي وبالرغم من أن الديمقراطية الانتخابية تعتبر "آلة كاملة " تمكن الأقليات من الصراع الفعلي من أجل الحصول على جزء من الموارد الوطنية إلا أنه ممكن للانتخابات الحرة والعادلة أن تكون مزورة وذلك من أجل الحفاظ على السلطة وعرقلة مسار الديمقراطية فالحاكم المنتخب ممكن أن يعرقل انتخابات لاحقة للحفاظ على السلطة وذلك بالاستيلاء على سلطة الإدارة بالمراسيم والقوانين ، حيث حدث في الجزائر تغيير في قانون الانتخابات في سنة 1991 حتى لا يتسنى للجبهة الإسلامية للإنقاذ الحصول على الأغلبية لكن نتائج الانتخابات جاءت مخالفة لإرادة الحاكم والمشرع وتم إلغاء نتائج الانتخابات في بداية سنة 1992 بسبب حصول جبهة الإنقاذ على الأغلبية النسبية في الدور الأول من الانتخابات.

المبحث الثاني : آليات تكريس التداول على السلطة في تونس.

سنتناول في هذا المبحث إشكالية التداول على السلطة في تونس من خلال ما يسمى بالتحول الديمقراطي الذي يعتبر كنقطة بداية للأوضاع التي تجري في تونس فالتحـول الديمقراطي يعتبر مسار للتداول السلمي على السلطة في تونس، وهو المحرك الرئيسي لإقامة ديمقراطية بناءة في جميع المجالات منها المجال السياسي والاجتماعي وحتى الجانب الاقتصادي فلدراسة إشكالية التداول على السلطة تجدر بنا الإشارة إلى معرفة طبيعة النظام التونسي أولا مرورا بالحزب الواحد والتعددية الحزبية وصولا إلى الانتخابات الشفافة والنزيهة التي تعتبر كآلية للتداول على السلطة والتي تعتبر بداية الشقاق بين النظام والمعارضة الذي حدث في تونس وشهدت انتخابات تعددية منذ استقلالها.

المطلب الأول : طبيعة النظام التونسي.

إن دراسة طبيعة النظام التونسي يقتضي الانطلاق من ملاحظتين أساسيتين هما :

الملاحظة الأولي هي أن المؤسسات السياسية الحالية لم تكن وليدة تطور تاريخي متواصل ، بل جاءت نتيجة تمخضات كبيرة في الخمسينيات من القرن العشرين أعطت للنظام السياسي الحالي خصائصه المميزة ، بل جعلته في قطيعة مع كل الأنظمة التي عرفتها تونس عبر التاريخ ، فلقد أصدر الباي يوم 21 سبتمبر 1955 أمرا علنا يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية ، وكان هذا الأمر استجابة للوضع الجديد المتمثل في الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية [1]، بمقتضى اتفاقية 03 جوان 1955 ، وفي نفس هذا السياق جاء الأمر العلني المؤرخ في 29 ديسمبر 1955 والمتعلق بإحداث مجلس قومي تأسيسي ، ولهذا النص أهمية كبيرة في تأسيس النظام السياسي التونسي إذ على أساسه وقعت لأول مرة في التاريخ التونسي دعوة الشعب لانتخاب نوابه في المجلس عن طريق الاقتراع العام الحر والمباشر ، وقد كان لهذه المشروعية الشعبية التي حضي بها المجلس أهمية محددة في قيامه باسم الشعب بإلغاء النظام الملكي وإعلان

[1] محمد عبد الباقي الهر ماسي، المرجع السابق ، ص109.

الجمهورية في 25 جويلية 1957 ، ومن هذا الإعلان اتخذ التنظيم السياسي في تونس منعرجا جديدا تكلل بدخول الدستور التونسي حيز التنفيذ يوم 08 نوفمبر 1959.

ففي سبتمبر من سنة 1974 أنتخب المؤتمر التاسع للحزب "بورقيبة " رئيسا مدى الحياة وعين هذا الرئيس مكتبا سياسيا يتكون من 20 عضو ثم 14 وزيرا دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب والحكومة ، وثم إجراء تعديلات دستورية سنة 1975 عززت من صلاحيات رئيس الجمهورية ، وقد خولت هذه الإصلاحات الرئيس إحداث تغييرات جذرية مفاجئة دون الرجوع إلى أحد ، وبناء علية فإنه وبعد عشر سنوات من التجربة الاشتراكية رفع الرئيس شعار الاقتصاد الحر دون أن يقابل ذلك تغيير في نظام الحزب الواحـد، وقد ارتفعت حركات الاحتجاج الاجتماعي وصدرت عدة أحكام بالسجن ضد 175 شخص أغالبهم طلاب بتهمة التخطيط لقلب النظام أو الإطاحة به وامتدت حركات الاحتجاج هذه لتشمل الطبقة العمالية ، هذا ما أدى بالزعامة التونسية بالاستمرار في إضعاف المؤسسـات الشعبيـة والنقابية التي يمكن أن تشير لها المتاعب.

وبالفعل فقد تدهورت الأوضاع وازداد التأزم عندما تم تبني السياسة الانفتاحية إلى الحد الذي يجعلها تعتبر أن العقد الضمني الذي كان يربط الدولة بالمجتمع قد تحطم وفعلا فإن الأزمة السياسية قد حلت أو تفاقمت وأخذت تونس تبحث عن حل لإعادة التوازن لأن المجتمع أخد يعبر عن الرغبة في المشاركة المستقلة ولم يبق للنظام السياسي أي اختيار مع هذه المطالب[1].

إن أزمة نهاية الستينيات التي أنهت التجربة الاشتراكية تعبر على احتجاج الطبقة الواعية على فرض وصاية الدولة على المجتمع ، لقد أنتجت هذه الأزمة عدة قوى اقتصادية واجتماعية لا تقبل بالتأطير الحزبي الذي أصبح يعتبر عقبة في طريق حركتها منها انتعاش المعارضة الليبرالية خاصة سنة 1977 الذي يعتبر " أحمد ألمشيري" من أبرز أعضائها ففي أفريل من نفس السنة شكل الليبراليون لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان ثم تشكل في شهر جوان مجلس للدفاع

[1] محمد عبد الباقي الهر ماسي، نفس المرجع السابق ، ص110.

عن الحريات السياسية ومع أن الليبراليون لا يتمتعون بقاعدة شعبية واسعة إلا أنهم راهنوا على نفوذهم ضمن النخبة الحاكمة لدفع تونس باتجاه النموذج الديمقراطي الغربي.

الملاحظة الثانية هي أن واضعي الدستور التونسي حاولوا التوفيق بين هدفين : تمثل الأول في " إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي يرتكز على قاعدة تفريق السلط وتداول على السلطة ، أما الثاني فهو هدف تشترك فيه أغلب دساتير الدول الحديثة العهد بالاستقلال وهو الاضطلاع ببناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصعوبة هنا هي أن الهدفين ينطلقان من فلسفتين مختلفتين : فلسفة ذات مرجعية ليبرالية وفلسفة تعطي للدولة الريادة في كل المجالات لهذا أكد المجلس القومي التأسيسي على ضرورة إقامة سلطة تنفيذية قوية وقد انعكست إرادة التوفيق هذه على الخيار الذي أقره المؤسس في النص الأصلي لدستور جوان 1959 ، إذ وقع الأخذ بأهم مبادئ النظام الرئاسي مع تقوية لصلاحيات رئيس الجمهورية[1].

واستمرت هذه الرؤية مع التعديلات الخمسة عشر التي عرفها الدستور التونسي ، وسنقتصر على ذكر أهمها:

- تعديل 31 ديسمبر 1969 والذي كرس صلب الدستور مؤسسة الوزير الأول وهي كما رأينا سابقا مؤسسة من مؤسسات النظام البرلماني.

- تعديل 19 مارس 1975 والذي أقرّه الرئاسة مدى الحياة لفائدة الرئيس الحبيب بورقيبة وعدم تداول على السلطة .

- تعديل 08 أفريل 1976 والذي شمل قرابة ثلثي فصول الدستور ، والذي أدخل جملة من التقنيات التي ترتبط عادة بالنظام البرلماني مثل لوم الحكومة وحلّ البرلمان من قبل الرئيس ، هذا بالإضافة إلى تقنية الاستفتاء .

- تعديل 25 جويلية 1988 والذي أعاد تنظيم السلطة التنفيذيّة وراجع علاقتها مع السلطة التشريعية.

- تعديل 27 أكتوبر 1997 والذي عدل في العديد من الفصول من بين التعديلات وظيفة تشريع القوانين.

[1] لزهر بوعوني ،القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. تونس : مركز النشر الجامعي ، ط01 ، 2002، ص27.

– أخيرا تعديل جوان 2002 والذي غير تركيبة البرلمان ليصبح برلمان ذو مجلسين وذلك بإنشاء مجلس المستشارين إضافة إلى مجلس النواب.

منذ استقلال تونس عام 1956 عن فرنسا حتى انتصار الثورة كان حزب «التجمع الدستوري» متسلما مقاليد السلطة وكان الحزب القانوني الوحيد المسموح له بمزاولة النشاط في هذا البلد

وفي عام 1987 جرت الإطاحة بحكم زعيم الحزب الحبيب بورقيبة، في انقلاب أبيض قاده رئيس وزرائه زين العابدين بن علي .

بعد الإطاحة بنظام بورقيبة واصل بن علي حتى يوم هروبه من البلاد سياسات بورقيبة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الأجواء السياسية أصبحت أكثر انغلاقا وأضحى النظام أمني الطابع أكثر من ذي قبل. فالنظام الذي أقامه بن علي جعل رئيس الجمهورية ذا صفة دكتاتورية بحيث يكون الفيصل وصاحب الكلمة الأولى والأخيرة في جميع قضايا البلاد

أصبح رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزراء ورئيس الوزراء وحكام المناطق ورئيس منظمة مراقبة الانتخابات، فضلا عن ذلك فإنه وفي آخر تعديل جرى للدستور عام 2002 وتم طرحه للاستفتاء عام 2002 ألغى شرط تولي رئاسة الجمهورية لثلاث دورات كما تم رفع الحد الأقصى لعمر رئيس الجمهورية من 70 إلى 75 عاما التعديلات الدستورية، وفضلا عن تسهيلها ترشح بن علي من جديد وتمديد رئاسته للجمهورية، أوجدت في الوقت ذاته شروطا صعبة للمرشحين الآخرين تسمح بالتداول على السلطة ، حيث أن العضوية لمدة لا تقل عن عامين في مجلس قيادة أحد الأحزاب القانونية أصبحت من ضمن الشروط الجديدة للترشح لرئاسة الجمهورية

بناء على ذلك فإن النظام السياسي المغلق في تونس أصبح أكثر انغلاقا وتقييدا منذ عام 2002 وغابت الحريات المدنية والسياسية والدينية تماما[1].

قبل الاستفتاء العام في تونس ومنذ 11 سبتمبر عام 2001 وإعلان دعم تونس للحرب ضد الإرهاب، والذي كان في الواقع ذريعة للكثير من دول الشرق الأوسط لقمع المعارضين، ذهب المعارضون التونسيون ضحية لمخططات الدكتاتور .

[1] لزهر بوعوني، نفس المرجع ، ص28.

في مثل هذه الظروف تم التضييق على وسائل الإعلام المستقلة، وجرى قمع الصحافيين التونسيين الذين كانوا يوجهون انتقادات لنظام بن علي، من قبل الأجهزة الأمنية وتم طردهم من وظائفهم

المسألة الأخرى التي كان لها دور مهم في إسقاط نظام بن علي هي الظروف الاقتصادية. ففي السنوات الماضية وبسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة وتوجه الشباب للتحصيل العلمي للحصول على أعمال ووظائف ولو بسيطة، ارتفع عدد خريجي الجامعات بصورة ملحوظة مقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة وأصبحت تونس واحدة من أكثر الدول العربية التي تتواجد فيها شريحة شبابية متعلمة [1] .

ولكن مع ذلك لا يوجد هنالك أي تناسب بين مستوى التعليم لدى التونسيين مع سوق العمل والحاجات البشرية في الاقتصاد التونسي

فحسب تقرير برنامج التنمية البشرية التابع لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2009، بلغت نسبة البطالة عام 2006/2005 في تونس 27 %، تشكل شريحة الشباب منهم نسبة 65 % .

المسألة الأخرى في تونس تمثلت في حجم الفساد المرتفع في الهيكلية السياسية والإدارية لاسيَّما بين أقرباء بن علي وأشقاء زوجته ليلي الطرابلسي

ورغم أن حجم الفساد المتفشي بين المسؤولين في تونس كسائر دول المنطقة كان يبدو أمرا طبيعيا لدى شعب هذا البلد فإن تمركز الفساد في أركان السلطة من جانب وبروز فساد المسؤولين بوضوح قد زاد من استياء وغضب الشعب لاسيَّما في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة في هذا البلد.

فطبيعة النظام التونسي الذي يعتبره البعض نوع من الانتقال من النمط السلطوي المغلق إلى نمط سلطوي مفتوح جزئيا عبر السماح بقدر من التعددية المقيدة وحتى الآن لم يؤ دي النجاح في تحقيق هذا الانتقال سوى إلى إطالة أمد النظام السلطوي وليس إلى تجاوز هذا النظام ، وكان من نتيجة ذلك استمرار النظام السلطوي ونجاحه في الوقوف أمام رياح الديمقراطية التي هبت على العالم أخيرا ، عكس النظام الشمولي الذي عصفت به هذه الرياح وانهار في بلاد كثيرة تحت وطأة تفاقم أزماته ، ويعني ذلك أن الاتجاه الذي غلب في فترة سابقة على حقل النظم المقارنة واعتبر النظام

[1] لزهر بوعوني، نفس المرجع السابق ، ص 30

السلطوي بمثابة نمط انتقالي بين الشمولية والديمقراطية لم يكن صائبا وهو اتجاه تبناه عدد لا بأس به من علماء السياسة الغربيين مثل :يوجين ميهان في دراسته عن ديناميات الحكومة الحديثة ، وكولمان في دراسته عن النظم السياسية في المناطق النامية ضمن الكتاب الذي شارك فيهمع ألموند ،وأروسيكين في مقدمته لعلم السياسة والتعددية المقيدة هي بمثابة للنظام السلطوي في صورة تنطوي على قدر من الانفتاح السياسي الذي يتفاوت مداه من فترة إلى أخرى حسب مقتضيات التعامل مع المشاكل التي تواجهه.

وربما يجوز الحديث عن قاعدة أو ما يشبه قاعدة ، وهي أنه حين لا يستطيع النظام السلطوي المغلق الحفاظ وتجديدها أو لا يقدر على مواصلة كبت التعدد ، يلجأ إلى انفتاح سياسي جزئي يتوازى في الغالب مع انفتاح اقتصادي، وتتباين حالات الانتقال وفقا لمدى الانفتاح السياسي وقابليته للتوسع أو التقلص ، فكلما اتسع نطاق هذا الانفتاح أو كان للتوسع ربما تتوفر فرص للتحول في اتجاه الديمقراطية ، وكانت حالة الجزائر هي الحالة العربية الوحيدة التي اقتربت من مشارف هذا التحول في نهاية الثمانينات، ولكن غلب الطابع العام على قواعد اللعبة أدى إلى صدام حاد ترتبت عليه نكسة كبرى ألقت بظلالها على بلاد أخرى من بينها تونس.

وفي معظم الأحوال ، يسعي النظام السلطوي المنفتح جزئيا (المعدل) إلى تصوير حالة كما لو كان نظاما ديمقراطيا، رغم أن الانفتاح الذي طرأ عليه يظل محدودا ويمكن إجراء هذه المقارنة الأولية بين النظام السلطوي المغلق والنظام السلطوي المنفتح جزئيا التمييز نظام تعدديا مقيدا[1].

ومع هذا من المهم أن نلاحظ أن التطور السياسي في تونس يعكس بعض المظاهر والدلالات التي لا يجب إغفالها فانتقال تونس من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وبشكل نظري مطلق يعكس في حد ذاته قدرا من التغيير المحمود، فالمشكلة هي مشكلة احتجاز نمو الديمقراطية في حدود التعددية الحزبية وعجزها عن تجاوز ذلك إلى الإصلاح الديمقراطي.

[1] عماد بن محمد، نفس المرجع السابق ، ص16

والأمر الذي يبدوا مؤكدا أن النخب الحاكمة في تونس تؤمن بالتعددية كحقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها أو كبحها ، فالتعددية هي من السيمات المميزة لأي جماعة بشرية يمثل تقدما في القدرة على رؤية الواقع كما هو، ولكنه في نفس الوقت لا يعكس أي تغيير فيما يتعلق بالقيم التي يجري من خلالها تقييم التعددية الموجودة في الواقع هي حقيقية ، ولكنها ليست بالضرورة حقيقة مرغوبة أو تستحق التشجيع أو الاحترام ، لقد عهد " بورقيبة " أثناء مواجهته للاستعمار بأنه سيقيم نظاما ليبراليا يضمن حرية الفرد السياسية والاقتصادية والفكرية بعد الاستقلال بيد أنه ما إن أمسك بزمام الحكم حتى ننكر لهذا المبدأ

إذن فبعد الاستقلال أعطيت الأولوية لأمرين هما السياسة أولا أي الاعتناء بشكل نظم الحكم وإرساء السيادة ثانيا ، أي التخلص من الهيمنة الأجنبية ولأجل هذا عمل النظام على تكريس القواعد الدستورية.

ففي المرحلة الأولى تم خلع الباي وإعلان النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957 وبعد سنتين ، سن دستور يكرس شكل الحكم الرئاسي في 11 جوان 1959 ، والذي خول الرئيس فرض نظام الحزب الواحد في إطار تعددية شكلية ، أي أن الدستور يسمح يتعدد الأحزاب لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم مما يكرس الأحادية الحزبية واقعيا[1].

فخلال تلك المرحلة تم تحقيق علاقة الدولة بالمجتمع بمبادرة النخب التسييرية في اتجاه تأميم الدولة أي احتكار السلطة من قبل نخبة صغيرة وتأميم دولة المجتمع أي القرارات تتخذها النخب ، وليس الشعب أو المواطنين فوجود مشروع كهذا ممكن وبدرجة هامة والتزام السكان بالإدارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، حيث حرص النظام التونسي على تكريس نظام الحزب الواحد فقد توصل الحزب الدستوري الذي أصبح يدعي الحزب الدستوري الاشتراكي منذ سنة 1964 تمكن من تعبئة الناس وإستعاب الصراعات وتقييد أغلب أشكال المعارضة.

المرحلة الثانية شهدت بداية مأسسة النظام السياسي التونسي والمشاركة لكن هذه العملية لا تزال في مرحلتها الأولى نظرا لتمسك النخب الحاكمة بالأشكال القديمة للتأطير والمراقبة السياسيتين ،وذلك عن طريق نموذج تعبوي

[1] محمد عبد الباقي الهر ماسي،_نفس المرجع السابق ، ص108.

يكون في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية ومشروع إعادة هيكلة المجتمع ، وقد تبلور بعد أن نجحت القيادة الوطنية من إزالة كل تعبئة منافسة ومنه انطلقت النخبة السياسية في عملية إصلاح فعلية وشاملة في جميع المجالات والنشاطات.

وبالفعل فقد تمكنت من تحقيق ذلك ، حيث كانت الدولة في أخر الستينيات موجودة في جميع المجالات وذلك عبر سيطرتها على النظام الاقتصادي (الاشتراكية) والاجتما عي (قانون الأسرة – حرية المرأة) والسياسي من خلال سيطرة الحزب الدستوري حيت كانت التعبئة السياسية وفي مختلف المجالات المفروضة من القمة.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في تونس:

لقد شهد التحول الديمقراطي في تونس ثلاثة نقاط وهي :

النقطة الأولى : أن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة وذلك عبر محاولة النظام التكيف الاضطراري مع الواقع الجديد بهدف إعادة إنتاج نفسه إلا أن تلك النخبة القديمة التي تولت السلطة في أعقاب سقوط بن على لم تكن تمتلك مشروعا واضحا لتحقيق أهداف الثورة [1] ، حيث تولى رئيس الوزراء محمد الغنوشي الرئاسة مؤقتا ولأن هذه الخطوة تعد مخالفة (دستور 1959) الذي طالبت الثورة بتعليقه أعلن في 15 جانفي عن تولى رئيس البرلمان فؤاد المبزع منصب طبقا لأحكام المادة رقم 57 من الدستور بصورة مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة أقصاها 60 يوم من تاريخ تسلم الرئيس المؤقت المنصب وهو السيناريو الذي كان يتوقعه أنصار نظام بن علي أى النظر إلى الثورة التونسية كحركة إصلاحية تستهدف فقط تغيير رأس النظام.

ولكن تطورات الأحداث أثبتت صعوبة تفعيل النص الدستوري مما دفع الغنوشي إلى تكوين حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير شئون الدولة إلى حين الإعداد لانتخابات تقوم على التعددية السياسية ، في الوقت الذي بدأ فيه الثوار مرحلة جديدة من الثورة وهي مرحلة حشد المطالب والسعي إلى تحقيقها ، وقد تعرضت تلك الحكومة لانتقادات حادة ورفض شعبي لكونها تضم عدد من المسئولين التكنوقراط الذين عملوا في النظام السابق ،كما برز دور الاتحاد العام للشغل كجهة نقابية لها تاريخ طويل في مواجهة نظام بن على مما عرضه للإنهاك بفعل القبضة القوية أحيانا وللاحتواء أحيانا أخرى حيث نجح بن علي في استمرار قيادات الاتحاد التنفيذية ، إلا أنه ومع اندلا ع الثورة بدأ الدور القوى والحاضر فيها من قبل الاتحاد وهيئاته المختلفة وقيادات النقابية التي كانت درعا ميدانيا للحركات الاحتجاجية في أيامها الأولى.

[1] صافيناز محمد أحمد " عام من الثورة : المسار والتحديات ".(مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية). http://acpss.ahramdigitai org.eg/news.aspx=55. ، 2014/03/15،الساعة 12:45.ص14.

النقطة الثانية : تشير إلى بدأ التحول في مسار الثورة التونسية نحو حشد المطالب خاصة بعد الرفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية مما اضطرها إلى التقدم باستقالة جماعية ، وتم تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا للحكومة وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام بن علي بالكامل ، حيث تقدم الثوار بمجموعة من الطلبات منها:

* إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية[1].

* حل مجلس النواب والمستشارين .

* حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.

* إلغاء إدارة الأمن السياسي .

* تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب.

* إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف عن الانتخابات.

النقطة الثالثة : تشير إلى التناقض في المواقف السياسية بصورة طبعت المشهد السياسي التونسي في الشهور التي سبقت إجراء انتخابات المجلس التأسيسي بقدر كبير من عدم الوضوح فبعض هذه المواقف انحاز لمطالب التغيير خاصة ما يتعلق منها بإقالات قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم وتشكيل لجنة عليا لحماية أهداف الثورة وبعضها سار في الاتجاه المقابل يذكر منها مواجهة المظاهرات الاحتجاجية التي خرجت للحث على استكمال أهداف الثورة في بعض المحافظات وما تلاها من اعتصامات في ميدان القصبة أمام مقر الوزارة بقدر من العنف غير المتوقع ، مما يشير إلى استمرار النهج القمعي في مواجهة المطالب الشعبية ناهيك عن تعيين عدد كبير من المحافظين من بين مسئولين

[1] صلفيناز محمد أحمد ، نفس المرجع ، ص16.

ينتمون للنظام السابق ومتورطين في قضايا فساد ، أضف إلى ذلك اتسام هذه المرحلة من الثورة بتشتت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية وهي الحكومات المؤقتة (محمد الغنوشى الأولى والثانية وحكومة السبسي).

ويوجد العديد من العوامل المهمة التي يجب التركيز عليها في عملية التحول الديمقراطي ، منها طبيعة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام السابق ، وكذالك ضرورة الالتزام بالوحدة الوطنية لأن الوحدة الوطنية هي المحرك الرئيس لإقامة ديمقراطية بناءة، كذلك ضرورة إعمال الدستور والقانون ، وإيجاد مؤسسات انتخابية تعددية ومؤسسات أمن قومي ومجتمع مدني فعال [1]،وإن تتفاوت نسبة وجودها من بلد لأخر في الأنظمة السابقة لعملية التحول الديمقراطي ، وتعتبر عملية التحول الديمقراطي في تونس من أهم الأمثلة الحديثة في العالم من حيث الأسباب التي أدت إلي عملية التحول من الأسباب الداخلية لتونس ما يلي :

01 – الافتقار لقيادة توازي تطلعات الشعب التونسي وأن أكبر أزمة يعاني منها العالم العربي هي أزمة الافتقار للقيادة المنسجمة مع تطلعات وطموحات الشعوب العربية في سياساتها الداخلية والخارجية

02 – تفاقم المحسوبية والرشوة أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد وإلى وضع الرجل غير المناسب في المكان الذي لا يستحقه مع ضرورة وجود من هو أكفأ منه كما أدت الرشوة إلى فساد اقتصادي كبير جعله يتميز بعدم الشفافية وأفقد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا الأمن ، القضاء ،والإدارة ولقد كان نظام بن علي يتحكم في السلطة التشريعية والقضائية حتى الجانب الإعلامي.

03- القمع والتعتيم الإعلامي والمتمثل في

- ترهيب وتهديد ذوي الحقوق والتضييق على أنشطتهم.
- مراقبة وتصفية المعلومات عبر وزارة الاتصال واستعمال خطابات ذات لغة خشنة .
- التعذيب الممنهج لسجناء الرأي وخصوصا الاتجاه الإسلامي[2].

[1] مالك خلف البزيرات ، وأ حمد عبد الوهاب الحناتة،الثورة التونسية،الكراك:النشور للفكر الحر،ط01،2011،ص13.
[2]مالك خلف البزيرات وأحمد عبد الوهاب، نفس المرجع ، ص15.

04- تدني مستوى التعليمي : كان النظام التعليمي من أكثر الأنظمة استهدافا في الحكومة السابقة من خلال تسويق الأدمغة إلى العالم الخارجي ومن نتائج هذه السياسة زوال الحس الديني والأخلاقي مما أدى إلى تفشي الانحلال الأخلاقي.

05- تفشي الفساد المالي: الذي أقترن بالقمع والاستبداد السياسي للنظام طيلة حكم بن علي بالفساد المالي واستغلال النفوذ واستيلاء أفراد عائلته علي خيرات البلاد وسيطرتهم علي كل الاقتصاد.

لقد كان الفساد في عهد بن علي مؤسسة قائمة الذات تنشط في الظل ،ولا يمكن أن يطول القانون أعمالها باعتبار السلطة البوليسية بقيادة بن علي نفسه هي التي أنشأتها ورعتها وسهلت لها بقاءه في السلطة[1].

أعمال الفساد شملت كل المجالات ومست كل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية ،ففي ظرف وجيز مند تولي بن علي السلطة صعدت إلى عالم المال والأعمال وأصبح التونسيون يتداولون أخبار الثراء السريع والفاحش للبعض من عائلة الرئيس السابق ،كما يرون وقائع وحوادث عن الأساليب التي يستعملها هؤلاء للحصول على الثروة عن طريق النصب والاحتيال والابتزاز والرشوة واستغلال النفوذ التي يمارسونها ضد الكل (مواطنون أصحاب أملاك- مستثمرون محليون وأجانب –مؤسسات بنكية –إدارات عمومية).

06- التبعية الاقتصادية :سنة 1986 بدأ العمل في تونس ببرنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه البنك الدولي على إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي مرت بها البلاد والتي كانت قد أدت سنة 1984 إلي اندلاع انتفاضة الخبز وإلى الصدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 بعد أن رفض العمال وأغلبية الشرائح الشعبية تحميلهم نتائج فشل السياسات الاقتصادية المتبعة.

كان النظام البورقيبي في ذلك الوقت في أوج أزمته السياسية ولم يكن هناك من مخرج لهذا النظام الذي كان يتآكل من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقيبة عبر مزيد إغراق البلاد في التدين ورهنها للبنوك العملية لعشرات السنين ، لقد صممت وصفات التكيف الهيكلي أصلا لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع.

[1] بشير الحامدي،الحق في السلطة والثروة والديمقراطية قراءة في مسار ثورة الحرية والكرامة . تونس:دار اليمامة للنشر والتوزيع،ط1،2011 ،ص23.

فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيض الطلب الكلي ولتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة، وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية [1].

[1] بشير الحامدي ، نفس المرجع ، ص 24.

المطلب الثالث: الانتخابات كآلية ديمقراطية لتداول على السلطة في تونس.

إن الانتخابات التي أجريت في تونس عام 1989 كانت لحظة بداية الشقاق بين النظام وأحزاب المعارضة ، فبينما أيدت الأحزاب ترشح بن علي لرئاسة الجمهورية ، فإنها رفضت دعوته للدخول للانتخابات متحالفة مع الحزب الحاكم فهي جبهة واحدة ويبدو الغرض من هذا الاقتراع كان إخضاع أحزاب المعارضة لقيادة الحزب الحاكم وتكوين جبهة موحدة من الأحزاب العلمانية في مواجهة حزب النهضة الذي كونته حركة الاتجاه الإسلامي وفقا لقانون الأحزاب ، وإن كانت الحكومة التونسية لم تمنح حزب النهضة الشرعية التي طلبها ، بحيث

أن مشاركة الأحزاب العلمانية في الانتخابات كانت ستعني ضمن موفقتها على استبعاد حزب النهضة من تحت مضلة الشرعية وتضامنها مع الحزب الحاكم في هذا الوقت[1].

لقد كانت انتخابات أفريل 1989 هي أول انتخابات تعددية تشهدها تونس منذ استقلالها فقد شارك في هذه الانتخابات جميع أحزاب المعارضة باستثناء الحزب الشيوعي ، كما شارك فيها حزب النهضة المحضور بقوائم تكونت من المستقلين ، وقد ظهرت نتيجة الانتخابات التي ادعت المعارضة أن الحكومة قد تدخلت فيها لصالح الحزب الحاكم لتظهر أن الحزب الواحد مازال مسيطرا ، فقد فاز التجمع الديمقراطي الدستوري ، وفقا للاسم الجديد للحزب الدستوري بجميع مقاعد البرلمان تقدر ب 141 أما قوائم حزب النهضة فقد حصدت 14 ٪ من مجموع الأصوات لتؤكد أنها أكبر حزب معارض في البلاد ، غير أن هذه النسبة لم تكن كافية لتمكين حزب النهضة من إرسال أي من مرشحه للجمعية الوطنية.

أما عن قانون الانتخابات المعدل فقد رفع عدد مقاعد الجمعية الوطنية من 141 إلى 163 ، على أن يجري التنافس على 144 من هذه المقاعد وفقا لنفس أسلوب القائمة المطلقة الذي جرى استخدمه في الانتخابات السابقة ، أما التسعة عشر مقعدا الباقية فقد نص القانون على توزيعها على الأحزاب المشاركة في الانتخابات وفقا لنسبة

[1] جمال عبد الجود، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس.القاهرة:مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان، ط01،1998،ص17

الأصوات التي تحصل عليها على المستوى القومي ، وبمقتضي هذه التعديلات أيضا فقد أصبح من حق الأحزاب أن تحصل على دعم من الدولة لتغطية تكلفة الدعاية الانتخابية.

أما في الانتخابات الرئاسية فقد فاز بن علي بتأييد أكثر من 99% من الناخبين بينما تم القبض على كل من " عبد الرحمن الهاني والمنصف المرزوقي اللذين أعلنا عن نيتهما للترشح لمنصب الرئيس ، أما في الانتخابات البرلمانية فقد فاز التجمع الدستوري الديمقراطي بمجموع 153 مقعدا، بينما لم تفز أحزاب المعارضة الستة سوى بسعة مقاعد وقد جرت هذه الانتخابات في ظل قيود مشددة منعت الصحف الأجنبية ومنظمات المراقبة من متابعتها ، ولم تتسامح الحكومة مع أي اتهامات تتعلق بنزاهة الانتخابات .

أما الانتخابات المحلية في ماي 1995" فقد فاز بستة مقاعد من مجموع 4090 مقعدا جرى التنافس عليها وقد كانت هذه هي المرة الأولى منذ الاستقلال التي تتمكن فيها أحزاب المعارضة التونسية من الفوز بأي مقاعد على المستوى المحلي[1].

انتخابات 23 أكتوبر 2011:

عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا وتنتهي بانتخاب الرئيس ، فقد غلب على المشهد السياسي خلال الأسابيع القليلة التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التدخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غلب عليها الطابع الإيديولوجي وإن توافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع " وسطي " إلى حد ما ، كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دورا في تعزيز التنافس الانتخابي والتداول على السلطة حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقارب 10آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدا.

[1] جمال عبد الجود ، نفس المرجع ، ص 19.

حيث صدر قانون الانتخابات الذي صيغ بطريقة تمنع احتكار أي فصل سياسي للأغلبية البرلمانية والذي حتم على القوى السياسية الفائزة بالانتخابات الدخول في تحالفات من أجل تشكيل الحكومة ، حيث يمكن أن يتشكل انتخاب المجلس الوطني التأسيسي من عشرات المجموعات السياسية التي تحظى بنفس الأهمية العددية داخل المجلس ، لا بالأهمية العددية داخل الشعب والهدف من ذلك هو تمثيل أكبر عدد ممكن من الأطياف والقوى .

على الرغم من أن حالة التوافق السياسي التي عايشتها تونس خلال المرحلة الانتخابية وما تلاها من مراحل تكوين المجلس التأسيسي كانت تعبيرا عن حالة ديمقراطية وليدة ، إلا أنها في الوقت نفسه قد أنتجت تحديات كبيرة على الساحة السياسية تمثلت أولى هذه التحديات في تشكيل أول حكومة بعد الانتخابات التي شهدت تجذبات عديدة بين القوى السياسية المكونة للمجلس التأسيسي ، إلا أن هذه التجاذبات تم تطويعها في حالة من التوافق انعكست على مفاوضات حسم الرئاسات الثلاثة بعد حالة من التباين بين الأحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل[1].

وقد صادق المجلس التأسيسي إلى دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتا مقابل 37 صوتا معارضا وامتناع 39 عضوا في جلسة تاريخية جرت فعاليتها في الحادي عشر من ديسمبر 2011 ، بعد اختلاف بين أعضائه حول البنود المرتبطة بالصلاحيات السياسية التي ستمنح لأصحاب الرئاسات الثلاث ، كما توافقت الآراء على رئاسة الوزراء لصالح الأمين العام لحزب النهضة جمادى الجبال ، ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية ، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الإنظمام ضمن جبهات سياسية ، منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجها صندوق الاقتراع في 23 أكتوبر 2011 ، ومنها ما هو

[1] عز الدين عبد المولى ،"أضواء على التجربة التونسية ".(مركز الجزيرة للدراسات) http//studies.aljazeera.net./files /arabworlddemocracy/2013/02/2013411039.htm، 2014/03/21، الساعة 12:45.،ص22

معارض لها ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جبهات سياسية هي : جبهة الترويكا الحاكمة ، والجبهة اللبرالية ، والجبهة اليسارية /القومية وجبهة الإنقاذ.

01 الترويكا نعني بها الائتلاف الحزبي الثلاثي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16 ديسمبر 2011 ، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ 89 مقعدا من مجموعة 217 مقعدا في المجلس التأسيسي ، أي بنسبة 41.74في المائة) وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (حاصل على 29 مقعدا بنسبة 9.68 في المائة) وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (حاصل على 20 مقعدا من مجموع مقاعد المجلس)[1].

وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين من مجموعة 138 مقعدا في المجلس التأسيس ، وعلى الرغم من أن هذا التحالف ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى سنتين وعدم تداول على السلطة تشكلت حكومة أولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، وحكومة الثانية بزعامة علي العريض فإن حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا بسبب بطء وتيرة الإصلاحات ، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل والتنمية وضمان الاستقرار الأمني .

كما انسلخ نواب من التكتل والمؤتمر ، وانضموا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه وعمد نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة لاعتقادهم أن الترويكا لم تفلح في تحقيق الأهداف ولم تتقدم في تكريس العدالة الانتقالية ولم تكن حازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة لرموز النظام السابق ، وفي هذا الإطار أسس عبد الرؤوف العيادي حزب حركة وفاء ، وأسس محمد عبو حزب التيار الديمقراطي وكلاها منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

02 الجبهة اللبرالية :اتخذت عدة أحزاب علمانية لبرالية موقعا معارضا من حكومة الترويكا ، مباشرة إثر توليها مهماتها في ديسمبر 2011 ، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها ،أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعد امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب السابي ، وكان

[1] محمد الحداد ، الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة واخواتها.دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط01، 2011،ص78.

في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي ، ومنافسا رئيسا لحركة النهضة قبل انتخابات 23 أكتوبر 2011 لكن خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السياسي.

03 الجبهة اليسارية / القومية : يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيس ، ولا تحظي بعمق كبير ، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهياكل التمثيلية العمالية ، تشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يعرف بالجبهة الشعبية وهي تجمع يضم 14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والميل الناصري ، وحزب العمال بزعامة حمة الهمامي الذي يعد من بين الشخصيات المشهورة بمعارضتها للدولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي[1].

04- جبهة الإنقاذ الوطني : أعلن عن تأسيس جبهة الانقاد الوطني يوم 26 يوليو 2013 وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيس وزعيم التيار الشعبي محمد براهمي وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس والجبهة الشعبية ، وعدد من الأحزاب الاشتراكية واللبرالية ، والتحق بها الاتحاد من أجل تونس ، وضمت إليها حركة تمرد السياسية ، وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي تتولى ، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري ، استكمال الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي ، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة ترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق وتتخذ ضمن برامجها جملة من الإجراءات الاستعجالية (الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسية والأمنية) وتعد انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة.

[1] محمد الحداد ، نفس المرجع ،ص 79.

الخاتمة:

إن البلدان العربية ونخص بالذكر كل من الجزائر وتونس، لم تحسم في قضية تداول على السلطة بصورة نهائية ، والمقصود أن الجزائر وتونس لم تملك حتى الآن آلية لتغيير الحكام بصفة دورية ومنظمة ، فربما تملك آلية لشغل الفراغ في السلطة حين يرحل شاغلها ، فالنظامين السياسيين الجزائري والتونسي لديهما نظرة غامضة على فكرة تداول السلطة بين الحكام ، فسقوط النظم هو نتيجة تلقائية للفشل في قضية تداول السلطة وسقوط النظم بفعل ثورات شعبية ما هو إلا نتاج تراكمي لآلية تداول السلطة حين يتكرر فشلها ، وذلك انطلاقا من أن الشعوب تثور حين تخفق النظم كليا في إحداث التغيير المطلوب وأن القدرة على التغيير مسألة وثيقة الصلة بنمط تداول السلطة

ولو أن هناك آلية لتداول السلطة تكفل تغيير الحكام حين يسيئون استخدام السلطة أو بصفة دورية لكان سقوط النظام في كلا البلدين مستبعدا ، فالنظم التي شهدت ثورات شعبية مثل تونس لن تستقر من دون بناء آلية واضحة ومقبولة لتداول السلطة تتوفر فيها سمات التقنين الجيد التي تتلخص في قدرة هذه الآلية على إنجاز تداول حقيقي للسلطة وبصفة دورية ومنظمة ، ففي الجزائر وتونس قد تم تداول الانقلابات أكثر من تداول السلطة نفسها وهذا راجع إلى الفشل في التحولات الديمقراطية فإن ما حدث في تونس هو وضع شبيه جدا بما حدث في أوروبا الشرقية من جهة زوال الأنظمة التسلطية وحدوث موجة من التحول الديمقراطي ، فالرجوع عن الحزب الواحد وإقرار التعددية الحزبية والاعتراف بأهمية المنافسة للأحزاب الأخرى تسمح بتداول على السلطة وأن يدلوا بدولهم في قضايا الساعة التي تهم بلدهم قد يكونوا أحسن أو أفضل من الحزب أو الأحزاب المتربعة على كرسي الحكم ، وبهذا الأسلوب يمكن التخلص من الممارسات العتيقة والمتمثلة في عدم التحدث إلى المعارضة إلا في حالة وجود أزمة أو مشاكل عويصة أو العجز عن حل مشاكل معقدة لا يستطيع الحزب الحاكم أن يحلها بمفرده، ففتح المجال للعمل الديمقراطي وحرية التعبير عن الإرادة الشعبية ،وأن تكون هذه الديمقراطية حقيقية وليست شكلية لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تفرز المنافسة الحرة ويقبل المتنافسون في ظلها بقرار الشعب .

إن التباين الواسع بين النظم العربية في ما يتعلق بانتقال السلطة لا يخلو من دلالة مهمة ، وهي أن العوامل أو الخصائص التي يتأكد لنا أنها مشتركة بين هذه النظم المختلفة تصبح بمنزلة عناصر حاكمة ، لا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال فليس هذا نظام عربي واحد لم يترك بصمة واضحة في تكوين نمط انتقال السلطة فيه ، وإن لكل نظام خصوصية معينة ، وهذه الخصوصية لها ترجمات أو تجليات في قضية تداول السلطة التي تتمثل بعملها كوسيلة أمان لتداول السلطة ، وإن ثمة علاقة وثيقة بين انتقال السلطة وطريقة شغل المواقع القيادية في مختلف المستويات التنظيمية في الدولة ليس بالضرورة أن يكون هناك تماثل في القواعد التي تحكم هذه العملية ، لكن جوهر الممارسة ينتقل من السلطة العليا إلى السلطات الأدنى فإذا كانت الأولى تتم في إطار قانوني شكلي بينما جوهرها مختلف أو منحرف عن

القوانين ، فمن المتوقع أن تسير الثانية على النهج نفسه ، وثمة أيضا علاقة وثيقة بين تعثر قضية تداول السلطة في البلدان العربية من ناحية ، وفشل مشروع الوحدة العربية من ناحية أخرى ، وبالتالي ما لم تكن الإرادة الشعبية حاضرة في آلية تداول على السلطة وما لم تكن لها اليد الطولي فيها ويعود هذا إلى أهمية الديمقراطية ، وإن للعوامل الخارجية يد في نجاح أو فشل تداول السلطة مهما كانت الآلية المستخدمة والحقيقة أن التدخل الخارجي لم يكن جديدا بل اتسعت رقعته وتعددت وسائله إلى درجة أن التدخل لم يعد شأنا داخليا كما كان من قبل بعبارة أخرى فقد أضحت كل الساحات والبلدان عرضة للتدخل على قضية التداول على السلطة في المغرب العربي.

ملخص باللغة العربية:

إن ما تقوم به الدول العربية للإنجاح أنظمتها يجب أن تخضع إلى تحولات ديمقراطية، فالديمقراطية هي مصدر السلطة القائمة على التداول السلمي على السلطة لحماية حقوق الأفراد، فهي بالأصل تعني حكم الشعب بواسطة الشعب.

رغم التحول الديمقراطي الذي شهد الدول العربية ونخص بالذكر كل من الجزائر وتونس لم تشهد تداولا على السلطة إطلاقا وذلك لضبابية الآلية التي يقوم بها هذا التداول ، فسقوط الأنظمة جراء نشوب حروب وثورات شعبية لن تستقر دون وجود آلية واضحة لتداول السلمي على السلطة ، فلو أن هناك آلية لتداول السلطة تكفل تغيير الحكام حين يسيئون استخدام السلطة لكانت الأنظمة ناجحة ، فالتداول يشترط أن يكون تعدد في الأحزاب والمنافسة فيما بينهم للوصول إلى السلطة وذلك عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ، فالانتخابات هي الأداة التي تتم بها عملية الدخول والخروج من السلطة وتجرى بشكل حر ومباشر وسرى وهي عملية يمارس بها الشعب سيادته ويلعب الدور الفاصل بين التيارات السياسية المتنافسة على السلطة ويضمن عدم طغيان طرف سياسي معين وبقائه في السلطة دون رغبة الشعب فالانتخابات تضمن السير الحسن لمسار السلطة في الدول العربية ففقدان الشرعية للنظام الجزائري والتونسي كان نتيجة لاحتكار السلطة من طرف شخص واحد.

الكلمات المفتاحية:

الشعب – التحول الديمقراطي – النظام الديمقراطي – الديمقراطية – التعددية الحزبية – الانتخابات – التداول

ملخص باللغة الفرنسية:

Pour atteindre un succée politique les états arabes vivent des mutations démocratiques, c'est le cas de l'Algérie et de la Tunisie.

Ces mutations sont tenues par la réalisation du stabilité politique axé sur l'alternance au pouvoir le multipartisme et des élections propre et libre.

Mais malgré tous les mécanisme établi par l'Algérie et la Tunisie out pas pu atteindre un système fonder sur l'alternance au pouvoir qui i este une problématique a étudie bien que ces deux états ont instauré le un multipartisme et ont permis aux différentes forces politiques de se présent aux différentes élections coprésidente elles et palm entais aux le jeu politique reste toujours férue et monopoliser par mêmes persiennes, en Algérie.

Mais une lueur d'éspoire apparait en Tunisie avec le remcriment constitutionnel et les élections de l'Assen blée constituante, C'est l'avenacé qui nous démontrés la vérité sur ces deux systèmes qui persistera niole les libertés les choix des peuples.

Mots clés: Multi partisme- :Alternance au pouvoir.

démocratie – élections – le régime démocratique – appliquent démocratie - peuple.

المصـادر

القران الكريم ،سورة المجادلة ، الآية 19،.

المراجـع:

01 الكتب:

01 أحمد منصور بلقيس ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي . القاهرة : مكتبة مديولي 2004.

02 البنزيرات مالك خلق و الحتاتة أحمد عبد الوهاب ،الثورة التونسية.الكرك : النشور للفكر الحر ، ط1،2011.

03 الجسور ناظم عبد الواحد ،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية .بيروت: دار النهضة العربية،ط1،2008.

04 الحامدي بشير ، الحق في السلطة والثورة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة .تونس : دار اليمامة للنشر والتوزيع ، 2011.

05 الحداد محمد ،الخارطة التونسية بعد الثورة النهضة وإخوتها .دبي : مركز المسار للدراسات والبحوث ، ط1، 2011.

06 الكوري علي خليفة ، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2003.

07 الالوسي صالح رعد ، التعددية السياسية في عالم الجنوب.الأردن:دار مجدلاوي، ط01،2006

08 الصاوي صلاح ،التعددية السياسية في الدولة الإسلامية.(د ب):دار الإعلام الدولي،ط01،1992.

09 الصديق عمر ، أراء سياسية في بعض قضايا الأزمة . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

10 بوالشعير سعيد ، النظام السياسي الجزائري .الجزائر : دار الهدي للطباعة والنشر ، 1990.

11 بلحاج صالح ، أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر . الجزائر : مخبر دراسات وتحليل س ع ، 2012.

12 بوعوني لزهر ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية .تونس : مركز النشر الجامعي ، ط1 ، 2002.

13 جاب الله عبد الله ، الأزمة السياسية في الجزائر نقاط على الحروف .الجزائر : دار الأمة ، ط1، 1999.

14 ديدان ملود ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الجزائر : دار بلقيس 2008

15 كورنوجيرار، معجم المصطلحات القانونية ،(ترجمة:منصور القاضي)،ج 1.، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط01، ج1،1998.

16 لعروسي رابح كمال ، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر (التطور والتنظيم). الجزائر : دار بلقيس للنشر ، 2007.

17 مدحت أبو النصر ، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية. مصر :إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

. 18 عبد الجود جمال ، النحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس . القاهرة : مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، ط1، 1998

19 عبد النور ناجي ، التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر . القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط 1 ،1999.

20عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية : أحداث ومواقف الجزائر : دار الهدى ،2001 .

21 قيرة إسماعيل و غربي علي ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2002.

22 ربوح ياسين ، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم). الجزائر ك دار بلقيس للنشر، 2010.

23 رزبرت دال ، عن الديمقراطية (ترجمة : أحمد أمين الجمل) .القاهرة : جمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 2007.

24 شريط الأمين ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية .الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998.

02 الدوريات:

01 المداح محمد علي ، الجزائر بين الإسلام والتغيير الديمقراطي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991.

02 العياشي عنصر ، التجربة الديمقراطية في الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 191، نوفمبر 1989.

03 محمد أحمد طه ، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992.

04 مقري عبد الرزاق ، التحول الديمقراطي في الجزائر في الجزائر رؤية ميدانية . الجزائر : دار الخلدونية ،2008.

05 عبد الفتاح نبيل ، الأزمة الجزائرية المكونات والصراعات والمسارات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108 ، أفريل 1992.

06 عبد الرحمان حسين حمدي ، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا : القضايا والنماذج وآفاق المستقبل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد113 ، جويلية 1993.

07 صيداوي رياض ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 245 ، جويلية 1999.

08 قوي بوحنية وآخرون ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في التجربة الجزائرية .عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2011.

09 شكري عز الدين، الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989.

الجرائد:

01حسن حنفي ، "تداول السلطة أم حوار أجيال" ، الخبر الأسبوعي ، أوت ، 2001، .

02 مهري عبد الحميد ، لماذا لم أنتخب ، الخبر اليومي ، العدد 5016 ، 19 ماي 2008.

الدراسات غير المنشورة :

01 رزيق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي وإشكالية النظام الدولاتي في الجزائر: المشكلات والآفاق ، (مذكرة : مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، الجزائر ،2009.).

الوثائق الالكترونية:

01 المرزوقي منصف ، التداول على السلطة بيت القصيد في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي 06 أكتوبر2004، ص13. w.w.w.motarabat.com/bg 23.htam

02 بن محمد عماد ، التداول على السلطة html bohothe blogspit.com،الثلاثاء 02 ديسمبر 2008،23/02/ح2014 ،09:30 .

03 محمد أحمد صافيناز " عام من الثورة : المسار والتحديات ".(مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية). ، 2014/03/15،الساعة 12:45.ص14.http: //acpss.ahramdigitai org.eg/news.aspx=55

04 عبد المولى عز الدين ،"أضواء على التجربة التونسية ".(مركز الجزيرة للدراسات) http//studies.aljazeera.net./files /arabworlddemocracy/2013/02/2013411039.htm، 2014/03/21، الساعة 12:45.

الفهرس:

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمة .....أ

الفصل الأول : ماهية التداول على السلطة 01

تمهيد 02

المبحث الأول: تعريف التداول على السلطة 04

المبحث الثاني: شروط التداول على السلطة 07

المبحث الثالث:أشكال التداول على السلطة 13

خلاصة الفصل 16

الفصل الثاني : التحول الديمقراطي والتداول على السلطة في الجزائر وتونس.....18

تمهيد الفصل :.....19

المبحث الأول: آليات تكريس التداول على السلطة في الجزائر.....20

المطلب الأول: طبيعة النظام الجزائري 20

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر 34

المطلب الثالث:الانتخابات كآلية ديمقراطية للتداول على السلطة في الجزائر.....42

خلاصة المبحث 61

المبحث الثاني:آليات تكريس التداول على السلطة في تونس.....62

المطلب الأول: طبيعة النظام التونسي 62

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في تونس 70

المطلب الثالث: الانتخابات كآلية ديمقراطية للتداول على السلطة في تونس..... 75

خلاصة المبحث 80

الخاتمة 82

الملخص باللغة العربية 84

الملخص باللغة الفرنسية 85

المصادر 86

المراجع 89